معيار المحاسبة المصرى رقم (٢٢)

نصيب السهم فى الأرباح

معيار المحاسبة المصرى رقم (٢٢)
نصيب السهم فى الأرباح

المحتويات	فقـــرات
هدف المعيار	١
نطاق المعيار	٢-٤أ
تعريفات	٥-٨
القياس	
النصيب الأساسى للسهم فى الأرباح	٩-١١
الأرباح	١٢-١٨
الأسهم	١٩-٢٩
النصيب المخفض للسهم فى الأرباح	٣٠-٣٢
الأرباح	٣٣-٣٥
الأسهم	٣٦-٤٠
الأسهم العادية المحتملة المؤدية للتخفيض	٤١-٤٤
الخيارات والحقوق فى أسهم وما فى حكمهما Options, warrants and their	٤٥-٤٨
الأدوات القابلة للتحويل Convertible instruments	٤٩-٥١
الأسهم المشروطة القابلة للإصدار Contingently issuable shares	٥٢-٥٧
العقود التى قد يتم تسويتها إما فى صورة أسهم عادية أو نقداً	٥٨-٦١
خيارات مشتراة Purchased options	٦٢
خيارات البيع المحررة Written put options	٦٣
التعديلات بأثر رجعى لأرقام المقارنة المعروضة	٦٤-٦٥
العرض	٦٦-٦٩
الإفصاح	٧٠-٧٣أ
ملحق (أ)	

معيار المحاسبة المصرى رقم (٢٢)
نصيب السهم فى الأرباح

هدف المعيار

١- يهدف هذا المعيار إلى شرح القواعد التى يتحدد ويُعرض بموجبها معلومات عن"نصيب السهم فى الأرباح" بما يؤدى إلى تحسين مقارنة الأداء بين منشآت مختلفة عن نفس الفترة المحاسبية وبين فترات محاسبية مختلفة لنفس المنشأة. وبالرغم من موجود قيود على بيانات "نصيب السهم فى الأرباح" تنشأ بسبب اختلاف السياسات المحاسبية التى يمكن تطبيقها فى تحديد "الأرباح" فإن استخدام مقام محدد متفق عليه يحسن من التقارير المالية – لذا يركز هذا المعيار على "المقسوم عليه"فى المعادلة المستخدمة فى حساب نصيب السهم فى الأرباح.

نطاق المعيار

٢- يُطبق هذا المعيار على القوائم المالية المستقلة، أو القوائم المالية المجمعة، أو القوائم المالية المنفردة، المصدرة لجميع المنشأت.

٣- على المنشأة التى تفصح عن "نصيب السهم فى الأرباح" أن تقوم بحساب"نصيب السهم فى الأرباح"الخاص بها والإفصاح عنه بما يتفق مع هذا المعيار.

٤- عندما تقوم منشأة بعرض كلٍ من القوائم المالية المجمعة والقوائم المالية المستقلة طبقاً لمعيار المحاسبة المصرى رقم (٤٢) "القوائم المالية المجمعة" ومعيار المحاسبة المصرى رقم (١٧) "القوائم المستقلة" على الترتيب فإن الأمر يحتاج منها إلى عرض الإفصاحات التى يتطلبها هذا المعيار عن"نصيب السهم فى الأرباح" على أساس المعلومات التى تتضمنها القوائم المالية المستقلة.

٤أ- تقوم المنشأة بعرض"نصيب السهم فى الأرباح "فى قائمة الأرباح أو الخسائر (قائمة الدخل) فقط.

تعريفات

٥- تستخدم المصطلحات التالية فى هذا المعيار طبقاً للمعنى المذكور قرين كل منها:

<u>الأثر المضاد للتخفيض</u>: هو الزيادة فى نصيب السهم فى الأرباح أو النقص فى نصيب السهم من الخسارة الناشئة (أو الناشئ) من افتراض أن الأدوات القابلة للتحويل ستُحول، أو أن خيارات وعقود ضمانات حق (البيع / الشراء) ستُمارس، أو أن أسهم عادية ستُصدر عند استيفاء شروط محددة.

اتفاقية أسهم مشروطة: هى اتفاقية لإصدار أسهم تعتمد على تحقق شروط محددة.

الأسهم العادية المشروطة القابلة للإصدار: هى أسهم عادية قابلة للإصدار بدون مقابل نقدي أو بمقابل نقدي ضئيل أو بأى مقابل آخر وذلك عند تحقق شروط محددة منصوص عليها فى اتفاقية أسهم مشروطة.

الأثر العادى للتخفيض: هو النقص فى نصيب السهم فى الأرباح أو الزيادة فى نصيب السهم من الخسارة الناشئ (أو الناشئة) من افتراض أن الأدوات المالية القابلة للتحويل ستُحول، أو أن خيارات وعقود ضمانات حق (البيع/ الشراء) ستُمارس، أو أن أسهم عادية ستُصدر عند استيفاء شروط محددة.

الخيارات والحقوق وما فى حكمهما: هى أدوات مالية تعطى الحق لحاملها فى شراء أسهم عادية.

السهم العادى: هو أداة ملكية تعد حقوقها تاليةً لحقوق كافة فئات أدوات الملكية الأخرى.

السهم العادى المحتمل: هو أداة مالية أو عقد آخر قد يمنح الحق لحامله فى امتلاك أسهم عادية.

خيارات البيع على الأسهم العادية: هى عقود تعطى الحق لحاملها فى بيع أسهم عادية بسعر محدد خلال فترة معينة.

٦- تشارك الأسهم العادية فى صافي أرباح الفترة فقط بعدما تكون الأنواع الأخرى من الأسهم – مثل الأسهم الممتازة – قد شاركت فيها. وقد يكون لدى المنشأة أكثر من فئةٍ واحدة من فئات الأسهم العادية علماً بأن كل فئة من فئات الأسهم العادية لها نفس الحقوق فى الحصول على توزيعات أرباح.

٧- من أمثلة الأسهم العادية المحتملة ما يلي:

(أ) الالتزامات المالية أو أدوات حقوق الملكية (بما فى ذلك الأسهم الممتازة) القابلة للتحويل إلى أسهم عادية.

(ب) الخيارات والحقوق فى الحصول على أسهم.

(ج) الأسهم التى يحتمل إصدارها عند تحقق شروط ناتجة عن ترتيبات تعاقدية مثل تلك المتعلقة بشراء منشأة أو أنشطة أعمال "Businesses" أو أصول أخرى.

٨- تُستخدم فى هذا المعيار المصطلحات المُعرَفة فى معيار المحاسبة المصرى رقم (٢٥) "الأدوات المالية: العرض" طبقاً للمعانى المحددة لكل منها فى الفقرة "١١" منه ما لم ينص صراحة على خلاف ذلك. كما عرف هذا المعيار الأداة المالية والأصل المالى والالتزام المالى وأداة حقوق الملكية والقيمة العادلة بالإضافة إلى إرشادات توضيحيةعن كيفية تطبيق تلك التعريفات.

القياس

النصيب الأساسى للسهم فى الأرباح

٩- على المنشأة أن تقوم بحساب قيم "النصيب الأساسى للسهم فى الأرباح" وذلك بالنسبة للأرباح أو الخسائر المنسوبة إلى ملاك الأسهم العادية للمنشأة الأم – وكذلك بالنسبة للأرباح أو الخسائر من العمليات المستمرة المنسوبة إلى ملاك الأسهم العادية للمنشأة الأم إذا ما قامت المنشأة بعرض الأرباح أو الخسائر من العمليات المستمرة.

١٠- يتم حساب"النصيب الأساسى للسهم فى الأرباح" وذلك بقسمة صافي الأرباح أو الخسائر المنسوبة إلى ملاك الأسهم العادية للشركة الأم (البسط) على المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية القائمة خلال الفترة (المقام).

١١- يتمثل الهدف من الإفصاح عن "النصيب الأساسى للسهم فى الأرباح"فى تقديم مؤشر لقياس حصة كل سهم عادى من أسهم الشركة الأم فى أداء المنشأة خلال فترة التقرير (الفترة المالية).

الأرباح

١٢- من أجل حساب"النصيب الأساسى للسهم فى الأرباح"فإن المبالغ المنسوبة إلى ملاك الأسهم العادية للمنشأة الأم والتى تتمثل فى كل من:

(أ) الأرباح أو الخسائر المنسوبة للمنشأة الأم من العمليات المستمرة.

و (ب) الأرباح أو الخسائر المنسوبة للمنشأة الأم.

ستكون هى المبالغ المحددة فى (أ) و (ب) أعلاه معدلةً بالمبالغ التالية المتعلقة بالأسهم الممتازة المبوبة كحقوق ملكية (بعد خصم الأثر الضريبى لها):

- **توزيعات أرباح تلك الأسهم الممتازة.**
- **والفروق الناتجة عن تسوية تلك الأسهم الممتازة.**
- **والآثار المماثلة الأخرى لتلك الأسهم الممتازة.**

١٢ – أ تتحدد للعاملين ولأعضاء مجلس الإدارة حصص فى الأرباح التى تقرر منشأة توزيعها وتخصم تلك الحصص من خلال قائمة توزيعات الأرباح شأنها فى ذلك شأن حصص المساهمين فى الأرباح تطبيقاً لأحكام قانون شركات الأموال رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية وتعديلاتهما. وعندما يقترح مجلس إدارة منشأة مشروعاً لتوزيع الأرباح خلال الفترة التالية لتاريخ إعداد القوائم المالية الجارية للمنشأة وقبل تاريخ اعتماد تلك القوائم المالية للإصدار ويتضمن ذلك المشروع المقترح للتوزيع حصةً للعاملين ومكافأةً لأعضاء مجلس الإدارة فى الأرباح المقترح توزيعها عندئذ يمكن للمنشأة أن تخصم التوزيعات المقترحة للعاملين ولأعضاء مجلس الإدارة من مبالغ "الأرباح المعدلة" المشار إليها بالفقرة "١٢" أعلاه من هذا المعيار وذلك عند حساب "النصيب الأساسى للسهم فى الأرباح" وبشرط أن تفصح صراحةً عن أن المبالغ التى تم خصمها لا زالت تحت اعتماد الجمعية العامة لمساهمى المنشأة على اعتبار أن الجمعية العامة هى وحدها التى تملك سلطة اعتماد تلك التوزيعات أو تعديلها أو رفضها طبقاً لأحكام ذات القانون. وقد تختلف حصص العاملين وأعضاء مجلس الإدارة فى الأرباح التى يتقرر توزيعها خلال الفترة الجارية (التى تعد القوائم المالية فى نهايتها) عن المبالغ التى قد تكون المنشأة سبق وأن خصمتها ضمن إفصاح "النصيب الأساسى للسهم فى الأرباح" عن العام المنصرم (تحت اعتماد الجمعية العامة). وفى هذه الحالة يتعين على المنشأة أن تقوم بإعادة عرض معلومات المقارنة التى تظهر ضمن إفصاح العام الجارى وذلك بتسوية الفرق الناتج عن ذلك الاختلاف سواء بالإضافة إلى أو الخصم من مبالغ "الأرباح المعدلة " والمشار إليها فى الفقرة "١٢" أعلاه. وتسري أحكام الفقرة "١٢أ" عند حساب مبالغ "الأرباح المعدلة" بالقوائم المالية المجمعة للمنشأة الأم والتى تدرج بها نتائج أعمال الشركات التابعة والشقيقة والمشروعات التى تخضع لسيطرة مشتركة. كما تسرى أحكام الفقرة "١٢أ" أيضاً عند حساب مبالغ "الأرباح المعدلة" فى القوائم المالية المستقلة للمنشأة الأم وكذا القوائم المالية المستقلة أو القوائم المالية المنفردة التى تعدها الشركات التابعة والشقيقة والمشروعات التى تخضع لسيطرة مشتركة حسب الأحوال.

١٣- تتضمن الأرباح أو الخسائر المحددة عن الفترة والمنسوبة لملاك الأسهم العادية للمنشأة الأم كافة بنود الدخل والمصروف المنسوبة لملاك الأسهم العادية للمنشأة الأم والمعترف بها خلال الفترة بما فى ذلك "عبء الضريبة وتوزيعات الأرباح"على الأسهم الممتازة المبوبة كالتزامات (راجع معيار المحاسبة المصرى رقم (١)).

١٤- يُعَدْ مبلغ توزيعات أرباح الأسهم الممتازة (بعد الضريبة) المخصوم من أرباح أو خسائر الفترة هو:

(أ) المبلغ المعلن خلال الفترة من أى توزيعات أرباح للأسهم الممتازة غير مجمعة الأرباح (مخصوماً منه الضريبة).

و (ب) المبلغ الواجب توزيعه خلال الفترة من أرباح الأسهم الممتازة المجمعة الأرباح (مخصوماً منه الضريبة) سواء أكان قد تم او لم يتم الإعلان عن توزيعها. ولا يتضمن مبلغ توزيعات أرباح الأسهم الممتازة عن الفترة أية توزيعات للأسهم مجمعة الأرباح سددت أو أعلن عنها خلال الفترة الجارية وتتعلق بفترات سابقة.

١٥- إن الأسهم الممتازة – التى تتقرر بموجبها توزيعات أولية منخفضة لكى تُعَوَضْ منشأة عن إصدار تلك الأسهم الممتازة بخصم، أو التى يتقرر بموجبها توزيعات تفوق مثيلتها السوقية فى فترات لاحقة لكى تُعوَضْ المستثمرين عن شراء تلك الأسهم الممتازة بعلاوة – يشار إليها فى بعض الأحيان بالأسهم الممتازة ذات العائد المتزايد" Increasing rate preference shares". ويتم استهلاك أى مبلغ أصلى لخصم أو علاوة إصدار تتعلق بـ "الأسهم الممتازة ذات العائد المتزايد" على الأرباح المحتجزة باستخدام طريقة سعر الفائدة الفعلى "the effective interest method" وتعامل كتوزيعات ممتازة بغرض حساب "نصيب السهم فى الأرباح".

١٦- قد يتم إعادة شراء الأسهم الممتازة بموجب عرض مقدم من المنشأة لحاملى تلك الأسهم. وتمثل الزيادة فى القيمة العادلة للمقابل المدفوع لحاملى الأسهم الممتازة عن القيمة الدفترية للأسهم الممتازة عائداً بالنسبة لحاملى الأسهم الممتازة وتكلفةً على الأرباح المحتجزة للمنشأة. ويتم خصم هذا المبلغ عند حساب الربح أو الخسارة المنسوبة لملاك الأسهم العادية للمنشأة الأم.

١٧- قد تشجع منشأة التحويل المبكر للأسهم الممتازة القابلة للتحويل من خلال التغييرات الإيجابية على شروط التحويل الأصلية أو بسداد مقابل إضافى. وتمثل الزيادة فى القيمة العادلة للمدفوع من الأسهم العادية أو أى مقابل آخر عن القيمة العادلة للأسهم العادية القابلة للإصدار بموجب شروط التحويل الأصلية عائداً بالنسبة لحاملى الأسهم الممتازة، ويخصم عند حساب الربح أو الخسارة المنسوبة لملاك الأسهم العادية فى المنشأة الأم.

١٨- تضاف أية زيادة فى القيمة الدفترية للأسهم الممتازة عن القيمة العادلة للمقابل المدفوع فى تسويتها عند حساب الربح أو الخسارة المنسوبة لملاك الأسهم العادية فى المنشأة الأم.

الأسهم

١٩- من أجل حساب "النصيب الأساسى للسهم فى الأرباح"يكون عدد الأسهم العادية هو المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية القائمة خلال الفترة.

٢٠- يعكس المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية القائمة خلال الفترة احتمالية أن يتغير مبلغ رأس مال المساهمين خلال الفترة نتيجة وجود عدد أكبر أو أقل من الأسهم القائمة فى أى وقت. ويمثل المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية القائمة خلال الفترة عدد الأسهم العادية القائمة أول الفترة على أن تُعدل بعدد الأسهم العادية التى أُعيد شرائها (أسهم الخزينة) أو أصدرت بمعرفة المنشأة خلال الفترة ومضروبة فى عامل الوقت المرجح، ويمثل عامل الوقت المرجح عدد الأيام التى يظل فيها عدد الأسهم قائماً منسوبةً إلى إجمالى عدد أيام الفترة، ويعد التقريب المعقول للمتوسط المرجح أمراً مقبولاً فى كثير من الحالات.

٢١- مع مراعاة عدم الإخلال بأحكام القوانين واللوائح المحلية السارية – تُدرجْ عادةً الأسهم ضمن المتوسط المرجح لعدد الأسهم اعتباراً من التاريخ الذي يعترف فيه بالمبلغ المستحق مقابل إصدار الأسهم (عادةً ما يكون تاريخ إصدار الأسهم) – ومثال ذلك:

(أ) تدرج الأسهم العادية المصدرة مقابل مبالغ نقدية عندما تكون النقدية مستحقة الاستلام.

و (ب) تدرج الأسهم العادية المصدرة نتيجةً لإعادة الاستثمار الاختيارى لتوزيعات الأرباح – فى أسهم عادية أو ممتازة – وذلك عندما تبدأ المنشأة فى سداد التوزيعات.

و (ج) تدرج الأسهم العادية المصدرة نتيجة تحويل أداة دين إلى أسهم عادية اعتباراً من التاريخ الذي تتوقف فيه الفوائد عن التراكم (أى عن الاستحقاق).

و (د) تدرج الأسهم العادية المصدرة عوضاً عن الفوائد على أصل أو عن أدوات مالية أخرى وذلك من التاريخ الذي تتوقف فيه الفوائد عن التراكم (أى عن الاستحقاق).

و (هـ) تدرج الأسهم العادية المصدرة فى مقابل تسوية التزام على منشأة وذلك من التاريخ الذي تجرى فيه التسوية.

و (و) تدرج الأسهم العادية المصدرة كمقابل لاقتناء أصلٍ (بخلاف النقدية) وذلك من التاريخ الذي يتم فيه الاعتراف بالاقتناء.

و (ز) تدرج الأسهم العادية المصدرة مقابل خدمات يتم تقديمها إلى المنشأة وذلك عند تقديم أو تأدية تلك الخدمات.

ويتحدد التوقيت الذي تدرج فيه الأسهم العادية بناءً على الشروط والأحكام المتعلقة بإصدار تلك الأسهم. ويجب إعطاء عنايةً خاصة لجوهر أى عقد مرتبط بالإصدار.

٢٢- تُدرجْ الأسهم العادية المصدرة كجزء من مقابل الشراء المُحَوَلْ – فى معاملة لتجميع الأعمال – ضمن المتوسط المرجح لعدد الأسهم اعتباراً من تاريخ الاقتناء، وذلك لأن المنشأة المقتنية تدرج أرباح وخسائر المنشأة المقتناة فى قوائم الدخل والدخل الشامل الخاصة بها اعتباراً من تاريخ الاقتناء.

٢٣- عند حساب "النصيب الأساسى للسهم فى الأرباح" تُدرجْ الأسهم العادية التى سوف يتم إصدارها عند تحويل "أداة قابلة للتحويل الإلزامى" وذلك اعتباراً من التاريخ الذي يتم فيه إبرام العقد المتعلق بالأداة.

٢٤- تُعامل "الأسهم المشروطة القابلة للإصدار" كأسهم قائمة وتدرج فى حساب "النصيب الأساسى للسهم فى الأرباح" فقط اعتباراً من التاريخ الذي تستوفى فيه كافة الشروط الضرورية (أى عندما تكون الأحداث قد وقعت). ولا تعد الأسهم التى يتوقف إصدارها فقط على مرور الوقت "أسهماً مشروطة قابلة للإصدار" وذلك لأن مرور الوقت هو من الأمور اليقينية التى لا ريب فيها. ولا تعامل الأسهم العادية القائمة "القابلة للاستعادة بشروط معينة" (أى التى تخضع للاستدعاء) كأسهمٍ قائمة ويتم استبعادها عند حساب "النصيب الأساسى للسهم فى الأرباح"حتى يحل التاريخ الذي لا تصبح فيه تلك الأسهم خاضعة للاستدعاء.

٢٥- **ملغاة.**

٢٦- يُعدَلْ المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية القائمة خلال الفترة ولكل الفترات المعروضة ليعكس كافة الأحداث – بخلاف ما يتعلق منها بتحويل الأسهم العادية المحتملة – التى غيرت من عدد الأسهم العادية القائمة دون تغييرٍ مقابل فى موارد المنشأة.

٢٧- قد تُصدَرْ أسهم عادية أو قد يتم تخفيض عدد الأسهم العادية القائمة دون أن يصاحب ذلك تغيير مقابل فى الموارد ومثال ذلك:

(أ) الرسملة[1] أو إصدار أسهم منحة (يشار إليهما فى بعض الأحيان بالأسهم المجانية).

و (ب) وجود عنصر مجاني فى أى إصدار آخر مثلما يحدث عندما تتضمن حقوق الاكتتاب للمساهمين الحاليين عنصراً مجانياً.

و (ج) تجزئة الأسهم.

و (د) التجزئة العكسية للأسهم (دمج الأسهم).

٢٨- عند إصدار رأس مال خصماً على الأرباح المرحلة أو الاحتياطيات، أو عند إصدار أسهم مجانية أو عند تجزئة الأسهم – تصدر أسهم عادية للمساهمين الحاليين بدون مقابل إضافى وبالتالي يزيد عدد الأسهم العادية القائمة دون زيادة فى موارد المنشأة. وفي هذه الحالة يجب تعديل عدد الأسهم العادية التي كانت قائمة قبل هذا الحدث بنسبة التغير فى عدد الأسهم العادية القائمة كما لو كان هذا الحدث قد تم فى بداية أقدم فترة مالية معروضة فى القوائم المالية[٢]. وعلى سبيل المثال: فى حالة إصدار "سهمين مقابل كل سهم" كتوزيعات أسهم مجانية – عندئذٍ يتم ضرب عدد الأسهم العادية القائمة قبل ذلك الإصدار x "٣" للوصول إلى إجمالى عدد الأسهم العادية الجديد أو ضربها x "٢" للوصول إلى عدد الأسهم العادية الإضافية.

٢٩- يترتب عادةً على دمج الأسهم العادية تخفيض عدد الأسهم العادية القائمة دون أن يصاحب ذلك تخفيض مقابل فى موارد المنشأة. ومع ذلك فعندما يكون التأثير الشامل لمعاملة دمج الأسهم هو بمثابة إعادة شراء سهم بالقيمة العادلة عندئذٍ يكون التخفيض فى عدد الأسهم

---

(١) يختلف معنى الرسملة الوارد فى إطار معيار المحاسبة المصرى رقم (١٤) "تكاليف الاقتراض" عن المعنى المقصود فى هذه الفقرة وأى فقرات أخرى بهذا المعيار حيث تعنى هنا إصدار أسهم رأس مال دون أن تقابلها زيادة فى موارد المنشأة وهومعنى مماثل للأسهم المجانية. وقد تتم الرسملة على سبيل المثال وذلك بإصدار أسهم عادية تحويلاً من أرباح مرحلة أو احتياطيات.

(٢) يعنى ذلك تعديل عدد الأسهم العادية لرأس المال القائمة ضمن الأرصدة الافتتاحية لأرقام المقارنة المعروضة بالقوائم المالية وذلك بنفس نسبة التغير فى عدد الأسهم التى حدثت خلال الفترة الجارية.

القائمة هو نتيجة لتخفيض مقابل فى الموارد– مثل ما يحدث عندما تكون عملية دمج الأسهم مقترنة بتوزيع كوبون خاص –وعندئذٍ يُعدَلْ المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية القائمة خلال الفترة – التى تحدث بها معاملة الدمج المقترنة بتوزيع الكوبون الخاص – بالتخفيض فى عدد الأسهم العادية وذلك اعتباراً من التاريخ الذي يتم فيه الاعتراف بتوزيع الكوبون الخاص.

النصيب المخفض للسهم فى الأرباح

٣٠–**على المنشأة أن تقوم بحساب قيمة "النصيب المخفض للسهم فى الأرباح"وذلك بالنسبة للأرباح أو الخسائر المنسوبة لملاك الأسهم العادية للمنشأة الأم، وكذلك بالنسبة للأرباح أو الخسائر من العمليات المستمرة المنسوبة إلى ملاك الأسهم العادية للمنشأة الأم إذا ما قامت المنشأة بعرض الأرباح أو الخسائر من العمليات المستمرة.**

٣١–**من أجل حساب"النصيب المخفض للسهم فى الأرباح"فعلى المنشأة أن تُعدِلْ الأرباح أو لخسائر المنسوبة لملاك الأسهم العادية للمنشأة الأم وكذا المتوسط المرجح لعدد الأسهم القائمةوذلك بالآثار الناتجة عن كافةالأسهم العادية المحتملة المؤدية للتخفيض (المُخفِضة).**

٣٢–يتوافق الهدف من حساب "النصيب المخفض للسهم فى الأرباح" مع الهدف من حساب "النصيب الأساسى للسهم فى الأرباح" فى أنه يقدم مؤشراً لقياس نصيب كل سهم عادى فى أداء المنشأة – ولكنه يأخذ فى اعتباره تأثير كافة "الأسهم العادية المحتملة المؤدية للتخفيض "القائمة خلال الفترة– ونتيجةً لذلك: –

(أ) تُعدَلْ الأرباح أو الخسائرالمنسوبة إلى ملاك الأسهم العادية للمنشأة الأم وذلك بتعليتها بقيمة" توزيعات الأرباح والفوائد" المعترف بها خلال الفترة والتى تتعلق بالأسهم العادية المحتملة المؤدية للتخفيض (وذلك بعد خصم الضريبة منها) –كما تُعدَلْ تلك الأرباح أو الخسائر أيضاً بأى تغييرات أخرى فى الدخل أو المصروفات والتى قد تنتج من تحويل "الأسهم العادية المحتملة المؤدية للتخفيض"إلى أسهم عادية.

و (ب) يُعدَلْ المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية القائمة وذلك بتعليته بالمتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية الإضافية التى كانت ستنشأ بافتراض تحويل كافة "الأسهم العادية المحتملة المؤدية للتخفيض" إلى أسهم عادية.

الأرباح

٣٣- من أجل حساب "النصيب المخفض للسهم فى الأرباح " تقوم المنشأة بتعديل الأرباح أو الخسائر المنسوبة إلى ملاك الأسهم العادية للمنشأة الأم كما تم احتسابها طبقاً للفقرة "١٢" بالمبالغ التالية (بعد خصم الضريبة):

(أ) أية توزيعات أو بنود أخرى متعلقة بـ "الأسهم العادية المحتملة المؤدية للتخفيض "قد خصمت عند تحديد الأرباح أو الخسائرالمنسوبة إلى ملاك الأسهم العادية للمنشأة الأم كما تم حسابها طبقاً للفقرة "١٢".

و (ب) أية فوائد معترف بها خلال الفترة وتتعلق بـ "الأسهم العادية المحتملة المؤدية للتخفيض".

و (ج) أى تغيرات أخرى فى بنود الدخل أو المصروف قد تنجم عن تحويل "الأسهم العادية المحتملة المؤدية للتخفيض".

٣٤- بعدما يتم تحويل "الأسهم العادية المحتملة المؤدية للتخفيض" إلى أسهم عادية لا تنشأ البنود المحددة فى الفقرة ٣٣ (أ) – (ج) مجدداً- وبدلاً من ذلك- يصبح للأسهم العادية الجديدة المُحولَة الحق فى المشاركة فى الأرباح أو الخسائر المنسوبة إلى ملاك الأسهم العادية للمنشأة الأم. ولذلك فإن الأرباح أو الخسائر المنسوبة إلى ملاك الأسهم العادية للمنشأة الأم والمحسوبة وفقاً للفقرة "١٢" تُعدَل بالبنود المحددة فى الفقرة ٣٣ (أ) – (ج) وبأية ضرائب متعلقة بها. وتتضمن المصروفات المرتبطة بـ "الأسهم العادية المحتملة "تكاليف المعاملة والخصم والتى يتم المحاسبة عنهما طبقاً لطريقة الفائدة الفعلية (راجع لفقرة "٩" من معيار المحاسبة المصرى رقم (٤٧) "الأدوات المالية).

٣٥- قد يؤدى تحويل "الأسهم العادية المحتملة" بالتبعية إلى تغيرات فى بنود الدخل أو المصروف- فعلى سبيل المثال: قد يؤدى التخفيض فى مصروف الفائدة المرتبط بـ "الأسهم العادية المحتملة"- إذا ما تم تحويلها لأسهم عادية –وما ينتج عن ذلك من زيادة فى الربح أو تخفيض فى الخسارة إلى زيادة فى العبء المتعلق بنظام "مشاركة العاملين فى الأرباح". ولأغراض حساب"النصيب المخفض للسهم فى الأرباح" تُعدَل الأرباح أو الخسائرالمنسوبة إلى ملاك الأسهم العادية للمنشأة الأم بمثل تلك النوعية من التغيرات على بنود الدخل أو المصروف.

الأسهم

٣٦- من أجل حساب"النصيب المخفض للسهم فى الأرباح "ينبغى أن يكون عدد الأسهم العادية هو المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية والمحسوب طبقاً للفقرتين"١٩" و"٢٦"- مضافاً إليه المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية التى من شأنها أن تُصدرْ عند تحويل كافة "الأسهم العادية المحتملة المؤدية للتخفيض" إلى أسهم عادية. وتعتبر المنشأة أن "الأسهم العادية المحتملة المؤدية للتخفيض"قد تم تحويلها إلى أسهم عادية فى بداية الفترة أو فى التاريخ الذي تُصدرْ فيه الأسهم العادية المحتملة- إذا كان ذلك التاريخ تالياً لبداية الفترة.

٣٧- ينبغى تحديد "الأسهم العادية المحتملة المؤدية للتخفيض"لكل فترة معروضة بشكل مستقل.ومن ثم فلا يمكن النظر إلى عدد "الأسهم العادية المحتملة المؤدية للتخفيض"عن الفترة المنقضية من العام حتى تاريخه على أنها تمثل متوسطاً مرجحاً لعدد "الأسهم العادية المحتملة المؤدية للتخفيض" والمدرجة فى المعادلة المتعلقة بكل فترة دورية ١.

٣٨- يتم ترجيح الأسهم العادية المحتملة طبقاً للفترة التى تكون فيها تلك الأسهم قائمة. وتدرج "الأسهم العادية المحتملة" التى يتم إلغائها أو سقوط الحق فى ممارستها خلال الفترة فى حساب "النصيب المخفض للسهم فى الأرباح" عن ذلك الجزء من الفترة التى كانت قائمةً خلاله فقط. وبالنسبة للأسهم العادية المحتملة التى تُحولْ إلى أسهم عادية خلال الفترة فإنها تدرج عند حساب "النصيب المخفض للسهم فى الأرباح" من بداية الفترة وحتى تاريخ التحويل – واعتباراً من تاريخ التحويل فإن الأسهم العادية الناشئة عن ذلك التحويل تدرج فى حساب كل من"النصيب الأساسى للسهم فى الأرباح" و"النصيب المخفض للسهم فى الأرباح".

٣٩- يتحدد عدد الأسهم العادية التى من شأنها أن تُصدرْ عند تحويل "الأسهم العادية المحتملة المؤدية للتخفيض"وذلك على أساس شروط "الأسهم العادية المحتملة". وفى حالة وجود أكثر من أساس للتحويل يفترض استخدام معدل التحويل أوسعر الممارسة الذي يحقق أقصى استفادة من وجهة نظر حامل الأسهم العادية المحتملة.

---

(١) يعني هذا أن عدد "الأسهم العادية المحتملة المؤدية للتخفيض" لمنشأة ما فى نهاية الربع الثالث من العام – مثلاً – يجب أن تتحدد عن فترة التسعة أشهر المنتهية فى ذلك التاريخ بمعزل عن الفترات الأخرى – وعلى المنشأة ألا تقوم بتحديد هذا العدد على أساس حساب متوسط مرجح لعدد الأسهم العادية "المحتملة المؤدية للتخفيض" باستخدام المتوسطات المرجحة لعدد الأسهم القائمة التى توصلت إليها فى نهاية كل ثلاثة أشهر على حده.

٤٠- قد تُصدِر شركة تابعة أو مشروع مشترك أو شركة شقيقة – إلى أطراف أخرى بخلاف المنشأة الأم أو صاحب الحصة فى المشروع المشترك أو المستثمر – أسهماً عادية محتملة قابلةً للتحويل إما إلى أسهمٍ عادية للمنشأة التابعة أو المشروع المشترك أو المنشأة الشقيقة، أو إلى أسهم عادية للمنشاة الأم أو صاحب الحصة فى المشروع المشترك أو المستثمر (الذين يعرضون قوائم مالية). فإذا كان لهذه الأسهم العادية المحتملة للشركة التابعة أو المشروع المشترك أو الشركة الشقيقة تأثيراً مُخفِضاً على "النصيب الأساسى السهم فى الأرباح" للمنشأة التى تعرض قوائم مالية عندئذٍ تُدرج تلك الأسهم المحتملة فى حساب"النصيب المخفض للسهم فى الأرباح".

الأسهم العادية المحتملة المؤدية للتخفيض

٤١- **يجب النظر إلى الأسهم العادية المحتملة على أنها مؤدية للتخفيض فقط عندما يكون تحويلها إلى أسهم عادية من شأنه أن يؤدى إلى تخفيض نصيب السهم فى أرباح (أو زيادة نصيب السهم من خسائر) العمليات المستمرة.**

٤٢- تستخدم المنشأة "الأرباح أو الخسائر من العمليات المستمرة"المنسوبة للمنشأة الأم "كرقمٍ حاكم" لتحديد ما إذا كانت الأسهم العادية المحتملة هى أسهم مؤدية للتخفيض أو مضادة للتخفيض. وتُعدَلْ الأرباح أو الخسائر من العمليات المستمرة المنسوبة للمنشأة الأم طبقاً للفقرة رقم "١٢"ولا تدخل فيها البنود الخاصة بالعمليات غير المستمرة.

٤٣- تُعد الأسهم العادية المحتملة أسهماً ذات أثر "مضادٍ للتخفيض" عندما يكون تحويلها إلى أسهم عادية من شأنه أن يؤدى إلى زيادة نصيب السهم من أرباح (أو إلى تخفيض نصيب السهم من خسائر) العمليات المستمرة. وعند حساب "النصيب المخفض للسهم فى الأرباح" فلا يفترض تحويل أو ممارسة (أو إصدار آخر بخلاف التحويل أو الممارسة) أسهم عادية محتملة من التى سيكون لها أثر مضاد للتخفيض على "نصيب السهم فى الأرباح"[1].

٤٤- من أجل تحديد ما إذا كانت الأسهم العادية المحتملة "مؤدية للتخفيض" أو "مضادة للتخفيض"- يُنظرْ لكل إصدار أو سلسلة من الأسهم العادية المحتملة بشكل منفصل بدلاً من النظر إليها بشكل إجمالى. وقد يؤثر التسلسل الذي يُنظرْ به إلى الأسهم العادية المحتملة على

(١) أى أنه عندما تقوم المنشأة بحساب المتوسط المرجح لعدد الأسهم بغرض تحديد "النصيب المخفض للسهم فى الأرباح" فيجب عليها ألا تفترض تحويل أو ممارسة أو إصدار أى من الأسهم العادية المحتملة إذا تبين لها أن تحويل أو ممارسة أو إصدار تلك الأسهم سيكون له أثر مضاد للتخفيض.

تحديد ما إذا كانت تلك الأسهم مؤدية للتخفيض من عدمه. ولهذا فمن أجل تعظيم تأثير التخفيض على "النصيب الأساسى للسهم فى الأرباح" إلى أقصى حد ممكن يُنظَرْ إلى كل إصدار أو سلسلة من الأسهم العادية المحتملة بتسلسل يعكس ترتيب الأسهم من الأكثر تسبباً فى التخفيض إلى الأقل تسبباً فيه (أى تُدرج الأسهم العادية المحتملة المؤدية للتخفيض ذات "أقل عائد على كل سهم إضافى"فى حساب النصيب المخفض للسهم فى الأرباح قبل أن تدرج الأسهم العادية المحتملة المؤدية للتخفيض ذات "العائد الأعلى على كل سهم إضافى". وبصفة عامة تدرج أولاً الخيارات والحقوق فى الأسهم العادية لأنها لا تؤثر على بسط المعادلة.

الخيارات والحقوق في أسهم وما فى حكمهما Options, warrants and their equivalents

٤٥- **من أجل حساب"النصيب المخفض للسهم فى الأرباح" فعلى المنشأة أن تفترض قيام حاملى الخيارات والحقوق (فى الأسهم العادية للمنشأة) بممارسة تلك الخيارات والحقوق المؤدية للتخفيض. ويُنظر للمتحصلات المُفترضة من ممارسة تلك الأدوات المالية كما لو كانت قد تم استلامها من إصدار أسهم عادية وفقاً لمتوسط سعر السوق للأسهم العادية خلال الفترة. هذا ويعالج الفرق بين عدد الأسهم العادية المصدرة(١)، وعدد الأسهم العادية التى كانت من شأنها أن تصدر وفقاً لمتوسط سعر السوق للأسهم العادية خلال الفترة وذلك على إنها تمثل إصداراً لأسهم عادية بدون مقابل.**

٤٦- تُعَدْ الخيارات والحقوق فى الأسهم المصدرة لمنشأة "مؤديةً للتخفيض" إذا كان من شأنها أن تؤدى إلى إصدار أسهم عادية بأقل من متوسط سعر السوق للأسهم العادية خلال الفترة. وتكون قيمة التخفيض هى متوسط سعر السوق للأسهم العادية خلال الفترة مخصوماً منه سعر الإصدار.

ومن ثم فمن أجل حساب "النصيب المخفض للسهم فى الأرباح" تُعامل الأسهم العادية المحتملة على أنها تتكون من العنصرين التاليين معاً: –

(أ) عقد لإصدار عدد معين من الأسهم العادية وفقاً لمتوسط سعرها السوقى خلال الفترة. ويفترض أن تكون تلك الأسهم مُسَعَرة بشكل عادل وأنها لا تمثل أسهم مؤدية للتخفيض ولا مضادة للتخفيض ويتم تجاهلها عند حساب "النصيب المخفض للسهم فى الأرباح".

---

(١) إن لفظ "الأسهم المصدرة" فى سياق هذه الفقرة يقصد بها عدد الأسهم العادية القابلة للإصدار طبقاً لما تنص عليه صراحةً شروط عقود الخيارات أو الحقوق التى تنظمها – وهى الأسهم التى قد تصدر فعلاً فى حالة قيام حاملى تلك الأدوات المالية بممارسة حقوقهم بالكامل فى الأسهم العادية المصدرة للمنشأة.

(ب) عقد لإصدار باقى الأسهم العادية بدون مقابل. ولا تُولِدْ تلك الأسهم العادية أية متحصلات ولا يكون لها تأثير على الأرباح أو الخسائر المنسوبة إلى الأسهم العادية القائمة، ولذلك تعد تلك الأسهم "مؤدية للتخفيض" وتضاف إلى عدد الأسهم العادية القائمة عند حساب "النصيب المخفض للسهم فى الأرباح".

٤٧- يكون للخيارات والحقوق تأثيراً مخفضاً فقط عندما يتجاوز متوسط السعر السوقى للأسهم العادية خلال الفترة سعر الممارسة للخيارات أو الحقوق (أى عندما يكون سعر ممارسة تلك العقود أقل من سعر السوق-"in the money"). ولا تقوم المنشأة بتعديل "نصيب السهم فى الأرباح"- الذي سبق لها عرضه -بأثر رجعى يعكس التغيرات فى أسعار الأسهم العادية.

٤٧أ- بالنسبة لخيارات الأسهم والترتيبات الأخرى- المتعلقة بالمدفوعات المبنية على أسهم والتى ينطبق عليها معيار المحاسبة المصرى رقم (٣٩) *"المدفوعات المبنية على أسهم"* - فإن سعر الإصدار المشار إليه فى الفقرة "٤٦" وسعر الممارسة المشار إليه فى الفقرة "٤٧" يتضمن القيمة العادلة لأي سلع أو خدمات من المقرر توريدها للمنشأة فى المستقبل بموجب "عقد خيار الأسهم أو الترتيبات الأخرى" المتعلقة بالمدفوعات المبنية على أسهم.

٤٨- على المنشأة أن تعالج "خيارات الأسهم" ذات الشروط المحددة أو القابلة للتحديد وكذا الأسهم العادية التى لم يُكتسبْ الحق فيها بعد- والتى تخص العاملين بها - كخيارات عند حساب "النصيب المخفض للسهم فى الأرباح" على الرغم من أن تحققها قد يكون مشروطاً باكتساب الحق فيها، وتعامل المنشأة كلاهما كأسهم قائمة فى تاريخ المنْح. وبالنسبة لخيارات الأسهم الممنوحة للعاملين والمبنية على أدائهم فإنها تعامل بمثابة "أسهم مشروطة قابلة للإصدار" وذلك لأن إصدارها يتوقف على استيفاء شروط محددة بالإضافة إلى مرور الوقت.

الأدوات القابلة للتحويل Convertible Instruments

٤٩- عند حساب "النصيب المخفض للسهم فى الأرباح" يؤخذ فى الاعتبار "التأثير المخفض" للأدوات القابلة للتحويل وذلك طبقاً للفقرات"٣٣" و"٣٦".

٥٠- تُعدْ الأسهم الممتازة القابلة للتحويل "مضادة للتخفيض "كلما كان مبلغ توزيع الربح المعلن لها أو المتراكم عنها فى الفترة الجارية لكل سهم عادى يمكن الحصول عليه عند التحويل يتجاوز "النصيب الأساسى للسهم فى الأرباح". وبالمثل -يعد الدين القابل للتحويل "مضاد للتخفيض"كلما كانت فائدته (مخصوماً منها الضريبة والتغيرات الأخرى فى الدخل أو المصروف) لكل سهم عادى يمكن الحصول عليه عند التحويل تتعدى "النصيب الأساسى للسهم فى الأرباح".

٥١- قد يؤثر الاسترداد أو التحويل التحفيزى للأسهم الممتازة القابلة للتحويل فقط على جزء من الأسهم الممتازة القابلة للتحويل والتى كانت قائمة من قبل. وفى مثل تلك الحالات فإن الزيادة فى المقابل المشار إليها فى الفقرة رقم "١٧"تُنسبْ إلى الأسهم المستردة أو المحولة بغرض تحديد ما إذا كانت الأسهم الممتازة القائمة المتبقية هى أسهم "مؤدية للتخفيض". وتؤخذ الأسهم المستردة أو المحولة فى الاعتبار بمعزلٍ عن الأسهم التى لا تُسترد أو تُحول.

الأسهم المشروطة القابلة للإصدار Contingently issuable shares

٥٢- كما هو الحال عند حساب "النصيب الأساسى للسهم فى الأرباح" فإن الأسهم العادية المشروطة القابلة للإصدار تُعاملْ كأسهم قائمة وتدرج عند حساب "النصيب المخفض للسهم فى الأرباح" عندما تتحقق شروط إصدارها (أى إذا تمت الأحداث). وتدرج الأسهم المشروطة القابلة للإصدار من بداية الفترة (أو من تاريخ اتفاقية الأسهم المشروطة لو كان لاحقاً لبداية الفترة). وإذا لم تتحقق الشروط فإن عدد الأسهم المشروطة القابلة للإصدار التى تدخل فى حساب "النصيب المخفض للسهم فى الأرباح" يعتمد على عدد الأسهم التى كان سيتم إصدارها لو كانت نهاية الفترة هى نهاية الفترة الشرطية. ولا يُسمح بتعديل أرقام المقارنة عندما تنتهي الفترة الشرطية دون أن تستوف الشروط.

٥٣- إذا كان شرط إصدار الأسهم هو تحقيق مستوى معين من الأرباح فى فترة معينة أو المحافظة عليه وتم تحقيق ذلك المستوى فى نهاية الفترة المعروضة ولكن كان يجب الحفاظ عليه لفترة إضافية تتعدى الفترة المعروضة، عندئذٍ تعامل الأسهم العادية الإضافية باعتبارها قائمةً وذلك عند حساب "النصيب المخفض للسهم فى الأرباح" إذا كان تأثيرها مُخفضاً. وفى هذه الحالة فإن "النصيب المخفض للسهم فى الأرباح" يعتمد على عدد الأسهم العادية التى كان من شأنها أن تصدر لو كان مستوى العوائد فى نهاية الفترة المعروضة هو ما قد تحقق فى نهاية الفترة المشروطة. ولا تدخل مثل تلك "الأسهم العادية المشروطة القابلة للإصدار" فى حساب "النصيب الأساسى للسهم فى الأرباح" وذلك حتى تنتهي الفترة المشروطة نظراً لأن العوائد قد تتغير فى أى فترة مستقبلية نتيجة لأن الشروط المطلوبة قد لا تكون كلها قد تحققت.

٥٤- قد يعتمد عدد الأسهم العادية المشروطة القابلة للإصدارعلى السعر السوقى للأسهم العادية فى المستقبل، وفى هذه الحالة فإذا كان التأثير مخفضاً فإن حساب "النصيب المخفض للسهم فى الأرباح" يعتمد على عدد الأسهم العادية التى من شأنها أن تصدر لو كان السعر السوقى للسهم فى نهاية الفترة المالية هو ما قد وصل إليه السعر السوقى للسهم فى نهاية الفترة المشروطة.

وإذا ما اعتمد الشرط على متوسط الأسعار السوقية للسهم على مدى فترة زمنية تتعدى نهاية الفترة المعروضة عندئذٍ يستخدم متوسط الأسعار السوقية للفترة المنقضية فى الحساب. ولا تدخل مثل تلك "الأسهم العادية المشروطة القابلة للإصدار" فى حساب "النصيب الأساسى للسهم فى الأرباح" وذلك حتى تنتهي الفترة المشروطة لأن الشروط المطلوبة قد لا تكون كلها قد تحققت.

٥٥- وقد يعتمد عدد "الأسهم العادية المشروطة القابلة للإصدار" على تحقق عوائد مستقبلية وأسعار مستقبلية للأسهم العادية. وفى مثل تلك الحالات فإن عدد الأسهم العادية التى تدخل فى حساب "النصيب المخفض للسهم فى الأرباح" سيعتمد على كلا الشرطين (أى الأرباح حتى نهاية الفترة الجارية والسعر السوقى الجارى للسهم فى نهاية تلك الفترة المالية). ولا تؤخذ "الأسهم العادية المشروطة القابلة للإصدار" فى الاعتبار عند حساب "النصيب المخفض للسهم فى الأرباح" إلا إذا تحقق هذين الشرطين معاً.

٥٦- فى حالاتٍ أخرى قد يعتمد عدد "الأسهم العادية المشروطة القابلة للإصدار" على شرطٍ آخر بخلاف الأرباح أو أسعار السوق (مثل: افتتاح عدد معين من منافذ بيع بالتجزئة). وفى مثل تلك الحالات – وعلى افتراض أن يبقى الموقف الجارى للشرط دون تغيير حتى نهاية الفترة المشروطة – فعندئذٍ يتم حساب "النصيب المخفض للسهم فى الأرباح" بأن تدرج عدد "الأسهم المشروطة القابلة للإصدار" على أساس مدى تحقق ذلك الشرط فى نهاية الفترة المالية الجارية.

٥٧- بالنسبة إلى "الأسهم العادية المحتملة المشروطة القابلة للإصدار"- بخلاف تلك المغطاة باتفاقية إصدار أسهم مشروطة مثل "الأدوات القابلة للتحويل المشروطة الإصدار" - فإنها تدخل فى حساب "النصيب المخفض للسهم فى الأرباح" كما يلي:

(أ) تحدد المنشأة ما إذا كان بإمكانها أن تفترض أن الأسهم العادية المحتملة سيتم إصدارها على أساس الشروط المُحدَدَة لإصدارها وفقاً لأحكام الأسهم العادية المشروطة الواردة فى الفقرات من "٥٢" إلى "٥٦"

و (ب) إذا ما كان يتعين إدراج تلك الأسهم المحتملة ضمن "النصيب المخفض للسهم فى الأرباح" فإن المنشأة تقوم بتحديد تأثيرها على حساب "النصيب المخفض للسهم فى الأرباح" وذلك إما بإتباع الأحكام الخاصة بالخيارات والحقوق الوارد ذكرها فى الفقرات من "٤٥" إلى "٤٨" أو الأحكام الخاصة بالأدوات القابلة للتحويل الوارد

ذكرها بالفقرات من "٤٩" إلى "٥١"أو الأحكام الخاصة بالعقود التى يمكن تسويتها فى صورة أسهم عادية أو نقداً والوارد ذكرها بالفقرات من "٥٨" إلى "٦١" أو وفقاً لأي أحكام أخرى حسبما يكون ذلك ملائماً.

ومع ذلك فلأغراض حساب "النصيب المخفض للسهم فى الأرباح" يراعى ألا يفترض ممارسة أو تحويل مثل تلك الأسهم المحتملة المشروطة إلا بعد أن يفترض ممارسة أو تحويل ما قد يكون قائماً من أسهم عادية محتملة مماثلة لها والغير معلق إصدارها على تحقق شروط معينة.

العقود التى قد يتم تسويتها إما فى صورة أسهم عادية أو نقداً

٥٨- **إذا ما أبرمت منشأة عقداً يمكن تسويته إما فى صورة أسهم عادية أو نقداً حسب اختيار المنشأة، فعلى المنشأة أن تفترض أن العقد سيتم تسويته بإصدار أسهم عادية وأن تدرج الأسهم العادية المحتملة الناتجة من هذا الافتراض فى حساب"النصيب المخفض للسهم فى الأرباح" إذا ما كان تأثير تلك الأسهم "مؤدياً للتخفيض".**

٥٩-عندما يُعرضْ مثل ذلك العقد -للأغراض المحاسبية- كأصل أو التزام أو عندما يكون له مكونين أحدهما يمثل أداة حقوق ملكية والآخر التزام، فعلى المنشأة أن تقوم بتعديل البسط (فى المعادلة) بأية تغيرات فى الأرباح أو الخسائر من تلك التى كان يمكن لها أن تنشأ خلال الفترة لو كان ذلك العقد قد بُوِبَ بالكامل كأداة حقوق ملكية. ويعد ذلك التعديل مماثلاً للتعديلات المطلوبة بالفقرة "٣٣".

٦٠- **أما بالنسبة للعقود التى يمكن تسويتها إما فى صورة أسهم عادية أو نقداً حسب اختيار حامل الأداة، فعلى المنشأة أن تختار التسوية المؤدية للتخفيض ذات الأثر الأكبر من بين التسوية النقدية أو التسوية بأسهم وذلك عند حساب"النصيب المخفض للسهم فى الأرباح".**

٦١- ومن أمثلة العقود التى يمكن تسويتها إما فى صورة أسهم عادية أو نقداً- أداة الدين التى تعطى للمنشأة فى تاريخ استحقاقها حقاً غير مشروط فى تسوية أصل الدين إما نقداً أو مقابل أسهم المنشأة ذاتها. ومن الأمثلة الأخرى على مثل تلك العقود- خيار البيع المُتعهَدْ به "خيار مُحرَرْ من قبل المنشأة" والذي يعطى لحامله الخيار فى تسويته إما بأسهم عادية أو نقداً.

خيارات مشتراة Purchased Options

٦٢- لا تدخل عقوداً مثل خيارات البيع المشتراة وخيارات الشراء المشتراة (أى عقود الخيارات التى تحتفظ بها المنشأة على أسهمها العادية) فى حساب "النصيب المخفض للسهم فى الأرباح" وذلك لأن أخذها فى الاعتبار من شأنه أن يكون له أثر "مضاد للتخفيض"[١]. وبصفةٍ عامة فإن خيار البيع ما كان سيتم ممارسته إلا فقط لو كان سعر الممارسة أعلى من سعر السوق فى حين أن خيار الشراء ما كان سيتم ممارسته إلا فقط لو كان سعر الممارسة أقل من سعر السوق.

خيارات البيع المحررة Written Put Options

٦٣-تؤخذ فى الاعتبار عند حساب"النصيب المخفض للسهم فى الأرباح" إذا كانت ذات تأثير "مؤدى للتخفيض"، العقود التى تتطلب من المنشأة إعادة شراء أسهمها مثل "خيارات البيع المحررة التى تتعهد المنشأة بموجبها بشراء أسهمها إذا ما طلب حامل الأسهم بيعها" أو "عقود الشراء المستقبلية لأسهم المنشأة ذاتها".

فإذا كانت تلك العقود قابلة للممارسة خلال الفترة أو كما يطلق عليها "in the money" (أى عندما يكون سعر الممارسة أو التسوية المنصوص عليه بتلك العقود أعلى من متوسط سعر السوق للسهم العادى عن تلك الفترة) يتم حساب التأثير المحتمل المؤدى للتخفيض فى"نصيب السهم فى الأرباح" كما يلي:

(أ) يُفترضْ أن المنشأة ستقوم فى بداية الفترة بإصدار عدداً من الأسهم العادية كافياً لجمع المقابل المنصوص عليه فى التعاقد (ويحسب ذلك العدد وفقاً لمتوسط السعر السوقى للسهم العادى خلال الفترة).

و (ب) يُفترضْ أن مقابل إصدار الأسهم المشار إليه فى الفقرة "٦٣أ" سيتم استخدامه فى الوفاء بشروط التعاقد (أى فى إعادة شراء الأسهم العادية بالعدد المقرر الحصول عليه وفقاً للعقد).

---

(١) ويرجع السبب فى ذلك إلى ما قد يحدث من نقص فى عدد الأسهم العادية المصدرة للمنشأة إذا ما قررت المنشأة ممارسة ما لديها من عقود خيارات مشتراة سواء أكانت "خيارات بيع" أو "خيارات شراء" حيث سيترتب على ممارستها قيام المنشأة ببيع أسهمها لنفسها أو شراء أسهمها من نفسها –وبالتالى ففى كلتا الحالتين سيقل عدد الأسهم فى بسط المعادلة بينما ستظل الأرباح على حالها مما يترتب عليه نشأة أثر "مضاد للتخفيض" من ممارسة المنشأة لتلك الخيارات.

و (ج) تدرج الزيادة فى الأسهم العادية (أى الفرق بين عدد الأسهم العادية المفترض إصدارها وفقاً للفقرة"٦٣أ"وعدد الأسهم العادية المقرر الحصول عليها وفقاً للفقرة "٦٣ب") بالمعادلة المستخدمة فى حساب"النصيب المخفض للسهم فى الأرباح".

التعديلات بأثرٍ رجعى لأرقام المقارنة المعروضة

٦٤- إذا زاد عدد الأسهم القائمة سواءً العادية منها أو المحتملة نتيجة للرسملة (أى على سبيل المثال نتيجة تحويل أرباح محتجزة أو احتياطيات إلى رأس مال مصدر) أو بسبب إصدار أسهم مجانية أو بسبب تجزئة أسهم، أو إذا نقص عددها نتيجةً للتجزئة العكسية للأسهم"دمج الأسهم" - فينبغى تعديل كلٍ من "النصيب الأساسى"و"النصيب المخفض" للسهم فى الأرباح عن كل الفترات المالية المعروضة وذلك بأثرٍ رجعى. وإذا حدثت هذه التغيرات بعد تاريخ نهاية الفترة المالية ولكن قبل اعتماد القوائم المالية للإصدار فينبغى أن تُبنى المعادلات المستخدمة فى حساب وعرض "نصيب السهم فى الأرباح"فى تلك القوائم المالية وغيرها من القوائم المالية المعروضة (أى أرقام المقارنة المعروضة) على أساس العدد الجديد للأسهم. ويتعين الإفصاح عن حقيقة أن المعادلات المستخدمة تعكس مثل تلك التغيرات فى عدد الأسهم. بالإضافة إلى ما سبق ينبغى تعديل كلٍ من"النصيب الأساسى" و"النصيب المخفض" للسهم فى الأرباح لكل الفترات المعروضة وذلك بـ "الآثار الناتجة عن الأخطاء" و"التسويات المترتبة على التغييرات فى السياسات المحاسبية"والتى تتم المحاسبة عنهما بأثرٍ رجعى.

٦٥- لا تقوم المنشأة بتعديل"النصيب المخفض للسهم فى الأرباح"لأي فترةٍ سابقة معروضة بأثر التغيرات فى الافتراضات المستخدمة فى معادلات حساب "نصيب السهم فى الأرباح" أو تحويل الأسهم العادية المحتملة إلى أسهم عادية[1].

(١) يعنى ذلك أنه لا حاجة للمنشأة لأن تعيد عرض "النصيب المخفض للسهم فى الأرباح" الذى يظهر ضمن أرقام المقارنة للفترة الجارية والذى سبق لها أن أفصحت عنه خلال الفترات المالية السابقة المعروضة إذا شهدت الفترة المالية الجارية تغيرات على الافتراضات التى سبق للمنشأة استخدامها عندحساب"النصيب المخفض للسهم فى الأرباح" خلال تلك الفترات السابقة أو إذا تم تحويل الأسهم العادية المحتملة التى كانت قائمة فى نهاية الفترات السابقة المعروضة إلى أسهم عادية خلال الفترة الجارية.

العرض

٦٦- على المنشأة أن تعرض فى قائمة الدخل "النصيب الأساسى والمخفض للسهم فى الأرباح" لكل من "الأرباح أو الخسائر من العمليات المستمرة والمنسوبة إلى ملاك الأسهم العادية للمنشأة الأم"و"الأرباح أو الخسائر المنسوبة إلى ملاك الأسهم العادية للمنشأة الأم"عن الفترة المالية وذلك لكل فئةٍ من فئات الأسهم العادية التى لها حق مختلف فى المشاركة فى أرباح الفترة. وعلى المنشأة أن تعرض "النصيب الأساسى والمخفض للسهم فى الأرباح"بنفس القدر من الأهمية عن كافة الفترات المعروضة.

٦٧- يُعرضْ"نصيب السهم فى الأرباح"لكل فترة تعرض عنها قائمة دخل. وإذا ما شهدت فترة واحدة على الأقل نشأة"نصيب مخفض للسهم فى الأرباح" فيجب أن يتم احتسابه لكل الفترات المعروضة حتى ولو تساوى مع "النصيب الأساسى للسهم فى الأرباح".وإذا تساوى "نصيب السهم الأساسى فى الأرباح" مع "نصيب السهم المخفض فى الأرباح" فمن الممكن أن يتحقق العرض المزدوج لهذين المؤشرين وذلك فى سطر واحد فى قائمة الدخل المشار إليها بالفقرة "٦٧أ" أدناه(١).

٦٧-أ- تقوم المنشأة بعرض النصيب الأساسى والمخفض للسهم فى الأرباح وفقاً لمتطلبات الفقرتين "٦٦" و"٦٧" فى قائمة الدخل المنفصلة كما تم وصفها فى الفقرة "١٠أ" من معيار المحاسبة المصرى رقم (١).

٦٨- فى حالة وجود عمليات غير مستمرة لمنشأة فعلى المنشأة أن تفصح عن مبالغ النصيب الأساسى والمخفض للسهم من الارباح للعمليات غير المستمرة إما فى قائمة الدخل أو فى الإيضاحات المتممة للقوائم المالية.

٦٨-أ- تقوم المنشأة بعرض النصيب الأساسى والمخفض للسهم فى الأرباح للعمليات غير المستمرة وفقاً لمتطلبات الفقرة "٦٨" فى قائمة الدخل المنفصلة كما تم وصفها فى الفقرة "٨٢" من معيار المحاسبة المصرى رقم (١) أو فى الإيضاحات المتممة.

٦٩- على المنشأة أن تعرض النصيب الأساسى والمخفض للسهم فى الأرباح" حتى لو كانت المبالغ المعروضة سالبة (أى عندما يوجد نصيب للسهم فى الخسائر).

---

(١) بأن يكون المسمى المستخدم للإفصاح عن هذين المؤشرين فى ذلك السطر هو- على سبيل المثال – "النصيب الأساسى والمخفض للسهم فى الأرباح أي مدى تأثر "نصيب السهم فى الأرباح" من كل نوع من تلك الأدوات على حده.

الإفصاح

٧٠- على المنشأة أن تفصح عما يلي:

(أ) المبالغ المستخدمة كبسط فى معادلة حساب النصيب الأساسى والمخفض للسهم فى الأرباح وكذلك التسوية التى تربط تلك المبالغ بأرباح أو خسائر الفترة المنسوبة للمنشأة الأم على أن تتضمن تلك التسوية التأثير الفردى لكل فئة من فئات الأدوات المالية التى تؤثر على نصيب السهم فى الأرباح(١).

و (ب) المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية المستخدمة كمقام فى معادلة حساب النصيب الأساسى والمخفض للسهم فى الأرباح وكذلك التسوية بين تلك المقامات وبعضها البعض على أن تتضمن تلك التسوية التأثير الفردى لكل فئة من فئات الأدوات التى تؤثر على نصيب السهم في الأرباح[1].

و (ج) أى أدوات (بما فى ذلك الأسهم المشروطة القابلة للإصدار) التى من المحتمل أن تؤدى إلى تخفيض "النصيب الأساسى للسهم فى الأرباح" فى المستقبل وعلى الرغم من ذلك لم تدخل فى حساب"النصيب المخفض للسهم فى الأرباح"بسبب كونها مضادة للتخفيض فى الفترة (الفترات) المعروضة.

و (د) شرح لما يحدث من معاملات على الأسهم العادية أو معاملات على الأسهم العادية المحتملة (بخلاف تلك المعاملات التى يتم المحاسبة عليها وفقاً للفقرة "٦٤") بعد تاريخ انتهاء الفترة المالية والتى كانت ستؤثر تأثيراً جوهرياً على عدد الأسهم العادية أو عدد الأسهم العادية المحتملة القائمة فى نهاية الفترة لو كانت تلك المعاملات قد حدثت قبل تاريخ انتهاءالفترة المالية.

٧١- ومن أمثلة المعاملات الواردة فى الفقرة "٧٠د" ما يلي:

(أ) إصدار أسهم بمقابل نقدي.

و (ب) إصدار أسهم عندما يستخدم مقابل إصدارها فى سداد دين أو سداد أسهم ممتازة قائمة فى تاريخ نهاية الفترة المالية.

و (ج) استرداد أسهم عادية قائمة.

و (د) تحويل أو ممارسة أسهم عادية محتملة قائمة فى تاريخ نهاية الفترة المالية إلى أسهم عادية.

---

(١) بأن يكون المسمى المستخدم للإفصاح عن هذين المؤشرين فى ذلك السطر هو- على سبيل المثال – "النصيب الأساسى والمخفض للسهم فى الأرباح أي مدى تأثر "نصيب السهم فى الأرباح" من كل نوع من تلك الأدوات على حده.

و (هـ) إصدار خيارات أو ضمانات حقوق أو أدوات قابلة للتحويل.

و (و) تحقق شروط من شأنها أن تؤدى إلى إصدار أسهم مشروطة قابلة للإصدار.

ولا يتم تعديل مبالغ "نصيب السهم فى الأرباح" بأثر تلك المعاملات التى تحدث بعد نهاية الفترة المالية نظراً لأن تلك الأنواع من المعاملات لا تؤثر على مبلغ رأس المال المستخدم فى توليد أرباح أو خسائر الفترة.

٧٢- قد تشتمل الأدوات المالية والعقود الأخرى المولدة لأسهم عادية محتملة على شروط وأحكام تؤثر على قياس النصيب الأساسى والمخفض للسهم فى الأرباح. وقد تحدد تلك الشروط والأحكام ما إذا كانت أيٍ من الأسهم العادية المحتملة هى أسهم مؤدية للتخفيض – وإذا كانت كذلك فإنها تحدد تأثير تلك الأسهم المؤدية للتخفيض على المتوسط المرجح لعدد الأسهم القائمة وأية تعديلات مترتبة عنها على مبالغ الأرباح أو الخسائر المنسوبة لملاك الأسهم العادية.ويشجع هذا المعيار الإفصاح عن شروط وأحكام تلك الأدوات المالية والعقود الأخرى ما لم يكن ذلك الإفصاح مطلوباً وفقاً لمعايير أخرى من معايير المحاسبة المصرية (راجع معيار المحاسبة المصرى رقم (٤٠) "الأدوات المالية: الإفصاح").

٧٣- **إذا قامت منشأة – بالإضافة إلى إفصاحها عن النصيب الأساسى والمخفض للسهم فى الأرباح– بالإفصاح عن مبالغ تمثل نصيب السهم من أحد المكونات التى تظهر بقائمة منفصلة للدخل بخلاف ما يقتضيه هذا المعيار، فينبغى أن يتم احتساب تلك المبالغ باستخدام المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية المحدد وفقاً لهذا المعيار. وينبغى الإفصاح عن النصيب الأساسى والمخفض للسهم من المبالغ المتعلقة بذلك المُكونْ بنفس القدر من الأهمية وعرضها ضمن الإيضاحات المتممة للقوائم المالية. وعلى المنشأة أن توضح الأساس الذي تحدد (تحددت) بناء عليه قيمة (قيم) البسط وما إذا كانت مبالغ نصيب السهم معروضة قبل أو بعد خصم الضريبة. وإذا استُخدم أحد المكونات الذي لا يظهر كبند مستقل فى قائمة الدخل تلك فينبغى على المنشأة أن تعرض تسويةً بين المكون المستخدم وبند معروض فى قائمة الدخل المنفصلة المشار إليها فى الفقرة "٧٣أ" أدناه.**

٧٣أ– تنطبق الفقرة "٧٣" على المنشأة التى تقوم– بالإضافة إلى إفصاحها عن النصيب الأساسى والمخفض للسهم فى الأرباح– بالإفصاح عن مبالغ تمثل نصيب السهم من أحد المكونات الذي يظهر بقائمة الدخل.

ملحـــق (أ)
إرشادات التطبيق

يرافق هذا الملحق معيار المحاسبة المصرى رقم (٢٢) ويعتبر جزءاً لا يتجزأ منه .

الأرباح أو الخسائر المنسوبة للشركة الأم

أ ١- لأغراض حساب "نصيب السهم فى الأرباح" بناء على القوائم المالية المجمعة فإن الأرباح أو الخسائر المنسوبة للمنشأة الأم تشير إلى الأرباح أو الخسائر المنسوبة للمنشأة التى تقوم بالتجميع وذلك بعد إجراء التسويات المتعلقة بحقوق أصحاب الحصص غير المُسيْطِرَة.

الإصدارات ذات الحقوق (الحقوق فى الاكتتاب) Rights Issues[١]:

أ ٢- لا ينتج عادة عن إصدار أسهم عادية فى توقيت ممارسة أو تحويل الأسهم العادية المحتملة عنصر منحة (أى Bonus Element) وذلك نظراً لأن الأسهم العادية المحتملة عادةً ما تصدر كأسهم عادية بقيمةٍ كاملة الأمر الذي ينتج عنه تغيير نسبى مكافئ فى الموارد المتاحة للمنشأة[٢]. ومع ذلك وفى حالة الإصدارات ذات الحقوق – فغالباً ما يكون سعر التنفيذ (أو الممارسة) أقل من القيمة العادلة للأسهم وبالتالي وكما ورد فى الفقرة "٢٧ (ب) – فإن تلك الإصدارات ذات الحقوق تتضمن عنصر منحة Bonus Element.

---

(١) تعد الإصدارات ذات الحقوق (الحقوق فى الاكتتاب) من الطرق الشائعة الاستخدام والتى تستطيع المنشآت عن طريقها الحصول على تمويل إضافى من أسواق رأس المال. وطبقاً لشروط مثل تلك الإصدارات يُمنحْ المساهمون الحق فى اقتناء أسهم إضافية فى رأس مال المنشأة طبقاً لنسب مساهماتهم الجارية – وعادةً ما يتم طرح تلك الحقوق (فى الأسهم) إما بسعر السوق الجارى أو بسعر يقل عن ذلك.

(٢) عادةً ما لا ينشأ عنصر منحة من افتراض تحويل أو ممارسة الأسهم العادية المحتملة عن طريق إصدار أسهم عادية فى مقابلها وذلك نظراً لأن مبلغ المتحصلات المفترض أن تتسلمه المنشأة فى تلك الحالة سيكون مسأو ياً لمتوسط سعر السوق للسهم العادى مضروباً فى عدد الأسهم المفترض إصدارها إذا ما قرر حاملى تلك الأدوات تحويلها أو ممارستها. ذلك لأنه من المفترض أن تتجه المنشأة الرشيدة فى تلك الحالة إلى شراء أسهمها العادية من السوق بدلاً من إصدار أسهم عادية جديدة حتى لا يحدث تأثير مؤدى للتخفيض على نصيب السهم من العوائد ولتحقق المنشأة هدفها بالحفاظ على الثبات النسبى فى نصيب كل سهم إضافى من الموارد الإضافية المتاحة للمنشأة. إلا أن ذلك قد لا يتحقق إذا ما كانت شروط إصدار تلك الأدوات – بما فيها الإصدارات ذات الحقوق – تنطوى على حق حاملها فى ممارسة أو تحويل الحقوق بسعر يقل عن متوسط سعر السوق للسهم.

وعندما يتم طرح تلك الإصدارات ذات الحقوق على كافة المساهمين الحاليين فإن عدد الأسهم العادية الواجب استخدامه فى حساب النصيب الأساسى والمخفض للسهم فى الأرباح عن جميع الفترات التى تسبق إصدار الأسهم بموجب تلك الحقوق يكون هو عدد الأسهم العادية القائمة قبل الإصدار مضروباً فى المعامل التالي:

القيمة العادلة للسهم قبل ممارسة الحقوق مباشرةً

القيمة العادلة النظرية للسهم عند ممارسة الحقوق(١)

ويتم حساب القيمة العادلة النظرية للسهم عند ممارسة الحقوق وذلك بإضافة إجمالى القيمة السوقية للأسهم القائمة قبل ممارسة الحقوق مباشرةً إلى المقابل الذي سيتم تحصيله من ممارسة الحقوق مع قسمة الناتج على عدد الأسهم القائمة بعد ممارسة الحقوق. وفى حالة إذا ما كان من المقرر أن يتم التداول العام لتلك الحقوق (بين الجمهور) بشكلٍ مستقل عن الأسهم قبل تاريخ ممارسة الحقوق – عندئذٍ تتحدد القيمة العادلة لأغراض هذا الحساب على أساس سعر الإقفال فى آخر يوم يتم فيه تداول تلك الأسهم والحقوق معاً.

الرقم الحاكم Control Number

أ ٣- لتوضيح كيفية تطبيق فرضية "الرقم الحاكم" التى تم وصفها فى الفقرات "٤٢" و"٤٣" – افترض أن الربح من العمليات المستمرة المنسوب للمنشأة الأم يبلغ ٤٨٠٠ جم وأن الخسارة من العمليات غير المستمرة المنسوبة للمنشأة الأم تبلغ ٧٢٠٠ جم وبالتالي تكون الخسارة الكلية المنسوبة للمنشأة الأم ٢٤٠٠ جم –وافترض أن المنشأة لديها عدد ٢٠٠٠ سهم عادى و٤٠٠ سهم عادى محتمل قائم. بناء على تلك البيانات يكون النصيب الأساسى للسهم فى الأرباح المنسوب للمنشأة الأم هو ٢,٤٠ جم بالنسبة لربح العمليات المستمرة و(٣,٦٠) جم بالنسبة لخسارة العمليات غير المستمرة و (١,٢٠) جم بالنسبة للخسارة الكلية. ويتم إدراج الأسهم العادية المحتملة وعددها ٤٠٠ سهم فى حساب "النصيب المخفض للسهم فى الأرباح" وذلك لأن النصيب الناتج للسهم من أرباح العمليات المستمرة

(١) يطلق على هذه القيمة مصطلح Theoretical ex-rights fair value per share وتشير إلى السعر النظرى الذي من المتوقع أن يتدأول به السهم العادى فى السوق إذا ما أُصْدِرَتْ الأسهم المتعلقة بإصدارات الحقوق ذات العلاقة (أى بعدما تكون الأسهم العادية المنصوص عليها بشروط إصدارات الحقوق تلك قد صدرت) أى لأغراض حساب القيمة العادلة للسهم قبل ممارسة الحقوق مباشرة والتى تدخل فى كل من بسط ومقام المعادلة وهي تعبر عن القيمة العادلة للأسهم بما تشتمل عليه من بالحقوق المترتبة على الإصدارات (إصدارات الحقوق)

والبالغ قدره ٢جم هو نصيب مخفض[١] وعلى افتراض عدم وجود أى تأثير لتلك الأسهم العادية المحتملة ٤٠٠ سهم على بنود الأرباح أو الخسائر. ونظراً لأن الربح من العمليات المستمرة المنسوب للمنشأة الأم هو الرقم الحاكم – لذا تقوم المنشأة بإدراج هذه الأسهم العادية المحتملة ٤٠٠ سهم أيضاً فى حساب كافة مبالغ "نصيب السهم فى الأرباح الأخرى" حتى ولو كانت مبالغ "نصيب السهم فى الأرباح الأخرى" مضادة للتخفيض بالمقارنة بمبالغ "النصيب الأساسى للسهم فى الأرباح" المناظرة لها، أى حتى ولو كان النصيب الناتج للسهم فى خسارة العمليات غير المستمرة والبالغ قدره (٣) جم لكل سهم ومن الخسارة الكلية والبالغ قدره (١) جم لكل سهم يقل عن نظيره الأساسى لكل منها والبالغ قدره (٣,٦) جم و (١,٢) جم لكل سهم على التوالى [٢].

متوسط سعر السوق للأسهم العادية

أ ٤- من أجل حساب "النصيب المخفض للسهم فى الأرباح" يتم حساب متوسط سعر السوق للأسهم العادية المفترض إصدارها بناء على متوسط سعر السوق للأسهم العادية أثناء الفترة. وقد يكون من الممكن من الناحية النظرية إدراج كل معاملة سوقية تتم على الأسهم العادية لمنشأة عند تحديد متوسط سعر السوق ومع ذلك فعادةً ما يكون استخدام متوسط بسيط للأسعار الأسبوعية أو الشهرية كافياً من الناحية العملية.

أ ٥- بصفةٍ عامة تُعد أسعار الإقفال السوقية كافيةً لحساب متوسط سعر السوق. ومع ذلك فعندما يحدث تذبذب سعري على نطاق واسع فإن استخدام متوسطٍ للأسعار العليا والدنيا عادةً ما ينتج عنه سعر معبر بدرجة أكبر. وتستخدم الطريقة "المتبعة فى حساب متوسط سعر السوق" بصفةٍ مستمرة (أى تُطبَقْ بثبات) إلا إذا أصبح ذلك المتوسط (لسعر السوق) غير معبر نتيجة لتغير فى الظروف. فعلى سبيل المثال قد تستخدم منشأة طريقة أسعار الإقفال السوقية لحساب متوسط سعر السوق لعدة سنوات تتسم بأسعار مستقرة نسبياً ثم تتحول إلى استخدام طريقة متوسط الأسعار العليا والدنيا عندما تبدأ الأسعار فى التذبذب بدرجة كبيرة بما يجعل أسعار الإقفال السوقية غير قادرة على توفير متوسط سعر معبر.

---

(١) مقارنةً بالنصيب الأساسى للسهم فى أرباح العمليات المستمرة المنسوبة لملاك الأسهم العادية للمنشأة الأم وقدره ٢,٤ جم لكل سهم.

(٢) يحدث العكس فى حالة وجود أرباح من العمليات غير المستمرة أو أرباح كلية حيث يعد تأثير الأسهم العادية المحتملة فى تلك الحالات "مضاداً للتخفيض" عندما يكون نصيب السهم الناتج (من ممارسة أو تحويل تلك الأدوات) فى أرباح العمليات غير المستمرة وفى الأرباح الكلية لكل سهم يزيد عن النصيب الأساسى للسهم فى تلك الأرباح لكل سهم.

الخيارات Options والحقوق Warrants وما فى حكمهما

أ ٦- إن خيارات أو حقوق شراء الأدوات القابلة للتحويل من المفترض أن تُمَارسْ فى شراء تلك الأدوات كلما كان متوسط أسعار كلٍ من الأداة القابلة للتحويل والأسهم العادية التى يمكن الحصول عليها عند التحويل أعلى من سعر ممارسة الخيار أو الحق[1] - ومع هذا فلا يُفترضْ ممارسة تلك الأدوات إلا إذا افتُرِضَ أيضاً تحويل ما قد يكون قائماً من "أدوات مماثلة قابلة للتحويل" - إن وجدت[2].

أ ٧- قد تسمح الخيارات أو الحقوق بطرح دين أو أدوات أخرى لمنشأة (او لمنشأتها الأم أو لشركة تابعة) أو قد تستوجب ذلك الطرح كوسيلة للوفاء بكامل سعر الممارسة أو بجزء منه[3]. وعند حساب "النصيب المخفض للسهم فى الأرباح " فإن تلك الخيارات أو الحقوق يكون لها تأثير مخفض فى أيٍ من الحالتين التاليتين:

---

(١) ويرجع السبب فى ذلك إلى أنه من غير المفترض أن يكون حامل الخيار أو الحق غير رشيد فى قراراته - وبمعنى آخر - فمن غير المنطقى أن يقوم حامل الخيار أو الحق بممارسة حقه فى شراء "الأداة القابلة للتحويل لأسهم عادية" ما لم يكن سعر الممارسة المتفق عليه لشراء تلك الأداة "القابلة للتحويل لأسهم عادية" يقل عن سعر شرائها السائد فى السوق وفى نفس الوقت يقل عن السعر السائد فى السوق لشراء الأسهم العادية التى يمكن له الحصول عليها لوما قرر ممارسة حقه فى شراء تلك الأداة ثم تحويلها إلى أسهم عادية وإلا فما الذى يدفعه لممارسة حقه إذا كان سعر الممارسة الذى يتم على أساسه شراء الأداة القابلة للتحويل يزيد عن سعر شراء الأسهم العادية التى يمكن له الحصول عليها من تحويل تلك الأداة! ففى مثل هذه الحالة يفترض أن يقوم حامل الخيار أو الحق بشراء الأسهم العادية مباشرة من السوق نظراً لأنها ستكون أقل تكلفةً بالنسبة له مما لوقام بممارسة حقه فى شراء الأداة القابلة للتحويل بسعر يزيد عن المقابل الذي سيتحمله فى شراء الأسهم العادية (التى تتيح له الأداة الحصول عليها) حتى ولوكان تحويل تلك الأداة بعد ذلك لأسهم عادية يتم بدون تحمل مقابل إضافى.

(٢) وفى ظل الافتراض السابق المتعلق بسعر ممارسة الخيارات والحقوق لشراء أسهم عادية محتملة قابلة للتحويل - فإن انخفاض سعر شراء الأداة القابلة للتحويل فى حد ذاتها (أى سعر الممارسة) عن السعر السائد فى السوق لشراء الأسهم العادية التى يمكن الحصول عليها من تحويل الأداة - من المفترض أن يشجع حاملى الأدوات المماثلة القائمة (بخلاف الخيارات) والقابلة للتحويل لأسهم عادية على ممارسة حقوقهم فى تحويل تلك الأدوات - إن وجدت - إلى أسهم عادية طالما أن ذلك التحويل سيترتب عليه تحملهم لتكلفة أقل عما لوقاموا بشراء تلك الأسهم مباشرة من السوق - ولهذا يفترض أيضاً تحويل تلك الأدوات المماثلة إلى أسهم عادية.

(٣) إن المقصود فى هذه الفقرة من "طرح الدين أو الأدوات الأخرى للمنشأة كوسيلة للوفاء بكامل سعر الممارسة أو بجزء منه... الخ" هوأن بعض عقود الخيارات أو الحقوق التى تمنح حاملها الخيار أو الحق فى اقتناء أسهم عادية للمنشأة مقابل سعر متفق عليه (سعر الممارسة) قد تنص ضمن شروطها - على سبيل المثال - على السماح لحامل تلك الأدوات أو إلزامه بسداد سعر الممارسة أو جزء منه عن طريق تحمله لدين على المنشأة بدلاً من السداد النقدى. وبناءً على ذلك فإذا كان سعر البيع للدين المطروح (وسيلة الوفاء) يقل عن سعر الممارسة لشراء الأسهم العادية المحدد فى العقد - كما هومشار إليه بالفقرة "أ٧(ب) " - يصبح الفرق بمثابة خصمٍ ممنوح لحامل الخيار أو الحق وبالتالى يخفض من سعر الممارسة الأصلى ويحوله إلى سعر ممارسةٍ فعال وهوالذى يجب مقارنته بسعر السوق للأسهم العادية لأغراض الحكم على ما إذا كانت تلك الخيارات أو الحقوق ذات تأثير مخفض.

(أ) إذا كان متوسط سعر السوق عن الفترة – للأسهم العادية ذات العلاقة – يتجاوز سعر الممارسة.

أو (ب) إذا كان سعر البيع للأداة المطروحة للوفاء يقل عن السعر الذي يمكن أن تُطرح به تلك الأداة طبقاً لعقد الخيار أو الحق وكان الخصم الناتج يترتب عليه الوصول لسعر ممارسة فعال يقل عن سعر السوق للأسهم العادية التى يمكن الحصول عليها من ممارسة الخيار أو الحق.

وعند حساب "النصيب المخفض للسهم فى الأرباح" يفترض أن تلك الخيارات أو الحقوق قد مُورِسَتْ كما يفترض أن الدين أو الأدوات الأخرى قد طُرِحَتْ. وإذا كان استخدام النقدية كوسيلة وفاء يحقق ميزةً أكبر لحامل الخيار أو الحق وكان العقد يسمح باستخدام النقدية فى الوفاء، عندئذٍ يفترض أن النقدية قد استُخْدِمَتْ فى الوفاء بالعقد. ويُعدَلْ البسط وذلك برَدْ الفائدة على أى دين افْتُرِضَ طرحه للوفاء بشروط العقد (وبعد خصم الضرائب المتعلقة بها).

أ ٨- وتسري نفس المعالجة على الأسهم الممتازة التى تحكمها شروط مماثلة أو على الأدوات الأخرى التى تتضمن خيارات تحويل تسمح للمستثمر بالسداد النقدي مقابل الحصول على معدل تحويل أفضل.

أ ٩- قد تتطلب الشروط المُحدِدَة لبعض الخيارات أو الحقوق استخدام المتحصلات المستلمة من ممارسة تلك الأدوات فى سداد دين أو أدوات أخرى على المنشأة (أو على منشأتها الأم أو شركة تابعة). وعند حساب "النصيب المخفض للسهم فى الأرباح" يُفْتَرَضْ أن تلك الخيارات أو الحقوق قد تم ممارستها كما يُفْتَرَضْ أن المتحصلات قد تم استخدامها فى شراء الدين بمتوسط سعره السوقى بدلاً من استخدامها فى شراء أسهم عادية. إلا أن زيادة المتحصلات المستلمة من الممارسة المفترضة للخيارات أو الحقوق عن المبلغ المستخدم فى الشراء المفترض للدين تؤخذ فى الاعتبار وذلك عند حساب النصيب المخفض للسهم فى الأرباح (أى يفترض استخدام فائض المتحصلات فى شراء أسهم عادية). ويُعدَلْ البسط وذلك بَردْ الفائدة على أى دين افْتُرِضَ شرائه (وبعد خصم الضرائب المتعلقة بها).

خيارات البيع المحررة Written Put Options

أ١٠- لتوضيح كيفية تطبيق الفقرة "٦٣" - افترض أن خيارات البيع القائمة والمحررة من قبل المنشأة على أسهمها العادية يبلغ عددها ١٢٠ خيار بيع بسعر ممارسة قدره ٣٥ وأن متوسط سعر السوق لأسهمها العادية عن الفترة هو ٢٨. عند حساب "النصيب المخفض للسهم فى الأرباح" تفترض المنشأة أنها قد أصدرت فى بداية الفترة عدد ١٥٠ سهم عادى بسعر ٢٨ لكل سهم وذلك للوفاء بالتزامها المرتبطة بخيارات البيع البالغ قدرها ٤٢٠٠. لذا فعند حساب "النصيب المخفض للسهم فى الأرباح" يُضاف إلى المقام عدد ٣٠ سهم عادى إضافى يمثل الفرق بين الأسهم العادية المصدرة وعددها ١٥٠ سهم، والأسهم العادية المستلمة من الوفاء بخيارات البيع وعددها ١٢٠ سهم.

أدوات الشركات التابعة أو المشروعات المشتركة أو الشركات الشقيقة

أ١١- بالنسبة للأسهم العادية المحتملة لشركة تابعة أو مشروع مشترك أو شركة شقيقة والقابلة للتحويل إما إلى أسهم عادية فى الشركة التابعة أو المشروع المشترك أو الشركة الشقيقة، أو إلى أسهم عادية فى المنشأة الأم أو صاحب الحصة فى المشروع المشترك أو المستثمر فى الشركة الشقيقة (المنشأة التى تعرض قوائمها المالية[1]) فيراعى أن تدخل تلك الأسهم العادية المحتملة فى حساب "النصيب المخفض للسهم فى الأرباح" على النحو التالي:

(أ) تدرج الأدوات المصدرة بمعرفة شركة تابعة أو مشروع مشترك أو شركة شقيقة - والتى تخول لحامليها الحق فى الحصول على أسهم عادية فى الشركة التابعة أو المشروع المشترك أو الشركة الشقيقة -وذلك عند حساب بيانات "النصيب المخفض للسهم فى الأرباح " للشركة التابعة أو المشروع المشترك أو الشركة الشقيقة. وتدرج بعد ذلك تلك الأنصبة للسهم فى الأرباح فى حساب "نصيب السهم فى الأرباح" للمنشأة التى تعرض قوائمها المالية وذلك بناء على ما تحتفظ به هذه المنشأة من أدوات فى الشركة التابعة أو المشروع المشترك أو الشركة الشقيقة.

---

(١) يقصد بالمنشأة التى تعرض قوائمها المالية الثلاثة أنواع الأخيرة من المنشآت وهي المنشأة الأم أو صاحب الحصة فى مشروع مشترك أو المستثمر فى شركة شقيقة.

(ب) أما بالنسبة للأدوات المصدرة بمعرفة شركة تابعة أو مشروع مشترك أو شركة شقيقة – والقابلة للتحويل إلى أسهم عادية فى رأس مال المنشأة التى تعرض قوائمها المالية – فتدخل ضمن أسهمها العادية المحتملة بغرض حساب "النصيب المخفض للسهم فى الأرباح" لهذه المنشأة. وتعامل بنفس الأسلوب عقود الخيارات أو الحقوق التى تصدرها شركة تابعة أو مشروع مشترك أو شركة شقيقة – والتى تخول لحامليها الحق فى شراء أسهم عادية فى رأس مال المنشأة التى تعرض قوائمها المالية – حيث تدخل ضمن أسهمها العادية المحتملة عند حساب البيانات المجمعة لهذه المنشأة عن "النصيب المخفض للسهم فى الأرباح".

أ١٢– لأغراض تحديد مدى تأثُرْ "نصيب السهم فى الأرباح" – للمنشأة التى تعرض قوائمها المالية – بما تُصْدِرُهُ تلك المنشأة من أدوات قابلة للتحويل إلى أسهم عادية فى رأس مال شركة تابعة أو مشروع مشترك أو شركة شقيقة، عندئذٍ يفترض أن الأدوات المُصدرة بمعرفة تلك المنشأة قد حُوِلَتْ وأن البسط (الأرباح أو الخسائر المنسوبة لملاك الأسهم العادية للمنشأة الأم) قد أُجْرِيَتْ عليه التسويات اللازمة[1] طبقاً للفقرة "٣٣". وبالإضافة إلى تلك التسويات تقوم المنشأة التى تعرض قوائمها المالية بتعديل البسط أيضاً بأى تغيير – فى الأرباح أو الخسائر المثبتة بمعرفتها (مثل الدخل من توزيعات أرباح الأسهم أو الدخل الناتج من تطبيق طريقة حقوق الملكية) – يكون مترتباً على الزيادة فى عدد الأسهم العادية القائمة للشركة التابعة أو المشروع المشترك أو الشركة الشقيقة نتيجة للتحويل المفترض لتلك الأدوات. ولا يتأثر المقام فى المعادلة المستخدمة فى حساب "النصيب المخفض للسهم فى الأرباح" حيث لن يتغير عدد الأسهم العادية القائمة للمنشأة التى تعرض قوائمها المالية من التحويل المفترض لتلك الأدوات.

---

(١) أى تُسَوَى الأرباح أو الخسائر المنسوبة لملاك الأسهم العادية للمنشأة الأم بأية توزيعات أو فوائد أو تغيرات أخرى تتعلق بالأسهم العادية المحتملة القابلة للتحويل والمصدرة بمعرفة تلك المنشأة والتى يتعين إجرائها نتيجة للافتراض بتحويل تلك الأسهم العادية المحتملة إلى أسهم عادية فى رأس مال شركة تابعة أو مشروع مشترك أو شركة شقيقة ضمن المجموعة وذلك وفقاً لما هو وارد تفصيلاً بالفقرة "٣٣" من صلب المعيار.

أدوات حقوق الملكية المشاركة والأسهم العادية المكونة من فئتين

أ١٣- تلتزم المنشآت المؤسسة فى جمهورية مصر العربية بتطبيق أحكام القوانين واللوائح المحلية السائدة المنظمة لأنواع إصدارات أدوات حقوق الملكية (مثل أسهم وحصص رأس المال المصدر وما فى حكمهما) والحقوق (بما فى ذلك حقوق المشاركة فى توزيعات الأرباح) والالتزامات اللصيقة بتلك الأنواع. هذا وتتضمن حقوق ملكية بعض المنشآت – على خلاف ذلك – ما يلي:

أ- أدوات تشارك فى الأرباح (أى توزيعات الأرباح) مع الأسهم العادية وفقاً لمعادلة محددة مسبقاً (على سبيل المثال: مشاركة بنسبة أثنين لواحد) مع تحديد حد أقصى لتلك المشاركة فى بعض الأحيان (على سبيل المثال: حد أقصى للمشاركة لا يتجاوز مبلغ محدد لكل سهم).

ب- فئة من فئات الأسهم العادية ذات نسبة مشاركة فى الأرباح مغايرة لنسبة المشاركة المقررة لفئة أخرى ولكن دون أن يقترن ذلك بحقوق أسبقية أو أولوية تميز تلك الفئة.

أ١٤ –من أجل حساب "النصيب المخفض للسهم فى الأرباح" يُفْتَرَضْ تحويل الأدوات القابلة للتحويل لأسهم عادية من بين تلك الأدوات المذكورة فى الفقرة "أ١٣" إذا ما كانت ذات تأثير مؤدى للتخفيض. وفيما يتعلق بالأدوات غير القابلة للتحويل إلى فئة من فئات الأسهم العادية فإن أرباح أو خسائر الفترة تخصص بين الفئات المختلفة من الأسهم وأدوات حقوق الملكية المشاركة الأخرى وذلك وفقاً لحقوق كل منها فى التوزيعات أو حقوق المشاركة الأخرى لكل منها فى الأرباح غير الموزعة. ولحساب النصيب الأساسى والمخفض للسهم فى الأرباح:

أ- تُعَدَّل الأرباح أو الخسائر المنسوبة إلى ملاك الأسهم العادية للمنشأة الأم (تُخَفَّضْ الأرباح وتُعدَّل الخسائر[1]) بمبلغ التوزيعات المعلن عنها خلال الفترة لكل فئة من فئات الأسهم، وبالمبلغ التعاقدى للتوزيعات (أو لفوائد السندات المشاركة) الذي يجب سداده عن الفترة (على سبيل المثال: فى حالة التوزيعات المجمعة غير المسددة).

---

(١) توضح الفقرتان "أ١٣" و"أ١٤" كيفية تحديد "نصيب السهم فى الأرباح" لكل فئة من فئات الأسهم القائمة وذلك إذا ما كان رأس مال المنشأة يتكون من عدة فئات من بينها أدوات تتمتع بحق المشاركة فى الأرباح مع الأسهم العادية حيث تُعدَّل مبالغ الأرباح أو الخسائر المنسوبة لملاك الأسهم العادية للمنشأة الأم بالتوزيعات على الأدوات المشاركة فى الأرباح. ويتم ذلك التعديل بتخفيض أرباح أو زيادة خسائر الفترة بكل من: (أ) مبلغ التوزيعات المعلن عنها خلال الفترة و(ب) مبلغ التوزيعات التعاقدية والفوائد التعاقدية الواجب سدادها خلال الفترة لحاملى تلك الأدوات (سواء أكانت تمثل أسهماً ممتازة مجمعة أو غير مجمعة الأرباح أو سندات مُشارِكَة) وذلك للوصول إلى المبالغ غير الموزعة من الأرباح أو الخسائر والتى يشارك فيها حاملى تلكَ الأدوات مع ملاك الأسهم العادية للمنشأة الأم. وعلى الجانب الآخر فإن مثل هذه التوزيعات والفوائد تمثل حقوقاً لحاملى تلك الأدوات فى أرباح أو خسائر المنشأة الأم تسبق حقوق ملاك الأسهم العادية ومن ثم تصبح حقوق حاملى تلك الأدوات عبارة عن (١) مبلغ التوزيعات والفوائد التى يحق لهم الحصول عليها (قبل أى حقوق ملاك الأسهم العادية للمنشاة الأم فى أرباح أو خسائر الفترة) بالإضافة إلى (٢) ما يخصهم من المتبقى من الأرباح أو الخسائر المتاحة لملاك الأسهم العادية (بعد خصم تلك التوزيعات والفوائد) طبقاً لمعدل التوزيع المحدد.

ب- تُخصصْ الأرباح أو الخسائر المتبقية بين الأسهم العادية وأدوات حقوق الملكية المشاركة إلى الحد الذي تشارك فيه كل أداة فى الأرباح وكما لو كانت كافة أرباح أو خسائر الفترة قد تم توزيعها. ويتم تحديد إجمالى الأرباح أو الخسائر المخصصة لكل فئة من فئات أداة حقوق الملكية وذلك بتجميع المبلغ المخصص للتوزيعات مع المبلغ المخصص لخاصية المشاركة(١).

ج-يتم قسمة إجمالى الأرباح أو الخسائر المخصصة لكل فئة من فئات أداة حقوق الملكية على عدد الأدوات القائمة التى خصصت لها الأرباح من أجل تحديد "نصيب السهم فى الأرباح" للأداة.

ولغرض حساب "النصيب المخفض للسهم فى الأرباح" فأن كل الأسهم العادية المحتملة – والتى افترض أنها قد أصدرت – تدخل ضمن الأسهم العادية القائمة.

الأسهم المسددة جزئياً

أ١٥- عندما تَصْدُرْ أسهم عادية ولا تكون قيمتها مسددة بالكامل، تعامل هذه الأسهم عند حساب "النصيب الأساسى للسهم فى الأرباح" ككسر من السهم العادى وذلك فى حدود ما إذا كان لها الحق فى المشاركة فى التوزيعات خلال الفترة مقارنةً بسهم عادى مسدد قيمته بالكامل.

أ١٦- تُعامل هذه الأسهم "المسدد جزء من قيمتها" بنفس الطريقة التى تُعامل بها الخيارات أو الحقوق عند حساب "النصيب المخفض للسهم فى الأرباح" وذلك إلى المدى الذي لا يكون فيه لتلك الأسهم الحق فى المشاركة فى التوزيعات خلال الفترة. ويُفْتَرَضْ أن الرصيد غير المسدد من قيمة تلك الأسهم يمثل متحصلات استخدمت فى شراء أسهم عادية(١). ويُعدْ عدد الأسهم الذي يدخل ضمن "النصيب المخفض للسهم فى الأرباح" هو الفرق بين عدد الأسهم المكتتب فيها وعدد الأسهم المفترض أن يتم شراؤها(١).

---

(١) يُنظر إلى الجزء غير المسدد من قيمة تلك النوعية من الأسهم بنفس الطريقة التى ينظر بها لسعر الممارسة للخيارات والحقوق. ومن الطبيعى أن يقل المبلغ غير المسدد من قيمة كل سهم من الأسهم المسددة جزئياً عن متوسط سعر السوق للسهم العادى المسدد بالكامل – لذا ففى هذه الحالة يُفترض أن حاملى الأسهم العادية المسددة جزئياً سيسعون إلى استكمال الجزء غير المسدد من قيمتها للتمتع بنصيب من الأرباح المتاحة لملاك الأسهم العادية للمنشأة الأم والمسددة بالكامل. ومن ثم يفترض أيضاً أن تقوم المنشأة باستخدام تلك الحصيلة فى شراء أسهم عادية من أطراف أخرى على أساس متوسط سعر السوق للسهم العادى خلال الفترة وبالتالى ينشأ فرق بين (أ) عدد الأسهم التى يتعين على المنشأة أن تصدرها طبقاً لشروط الاكتتاب بافتراض قيام حاملى الأسهم العادية باستكمال المبالغ المستحقة عليهم و(ب) عدد الأسهم التى يفترض أن تقوم المنشأة بشرائها من السوق لمقابلة الأسهم التى سيتم إصدارها – ويضاف هذا الفرق إلى عدد الأسهم العادية القائمة خلال الفترة عند حساب "النصيب المخفض للسهم فى الأرباح".

أمثلة توضيحية

ترافق هذه الأمثلة معيار المحاسبة المصرى رقم (٢٢) ولكنها لا تمثل جزءاً منه

مثال ١ – الأسهم الممتازة ذات المعدلات المتزايدة

المرجع: الفقرات "١٢" و"١٥" من معيار المحاسبة المصرى رقم (٢٢)

أصدرت المنشاة (د) أسهم ممتازة متراكمة العوائد غير قابلة للتحويل وغير قابلة للاسترداد من الفئة (أ) بقيمة أسمية ١٠٠جنيه فى ١ يناير ٢٠٠١. وتستحق للأسهم الممتازة من الفئة (أ) كوبون توزيعات سنوى تراكمى قدره ٧ جنيه للسهم اعتباراً من ٢٠٠٤.

وفى تاريخ الإصدار كان معدل العائد السنوى للتوزيعات (الكوبون) السائد بالسوق على الأسهم الممتازة من الفئة (أ) هو ٧% سنوياً. لذا فقد تكون المنشاة (د) قد توقعت أن تستلم متحصلات بمبلغ ١٠٠ جم تقريباً عن كل سهم ممتاز من أسهم الفئة (أ) لو أن معدل العائد السنوى على سهمها وقدره ٧ جم لكل سهم كان هو المعدل السارى فى تاريخ الإصدار.

ومع ذلك ونتيجة لمراعاة شروط سداد العائد السنوى فقد تم إصدار الأسهم الممتازة من الفئة (أ) بقيمة ٨١,٦٣ جم لكل سهم – أى بخصم إصدار قدره ١٨,٣٧ جم للسهم الواحد. ويمكن التوصل إلى كيفية تحديد سعر الإصدار للسهم وذلك عن طريق حساب القيمة الحالية لمبلغ ١٠٠ جم مخصوماً بمعدل عائد سنوى ٧% على مدار فترة ثلاث سنوات.

ونظراً لأن تلك الأسهم مصنفة كأدوات حقوق ملكية –لذا يتم استهلاك خصم الإصدار الأصلى على الأرباح المحتجزة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية ويتم معاملته كتوزيع على الأسهم الممتازة لأغراض حساب نصيب السهم فى الأرباح. ومن أجل حساب"النصيب الأساسى للسهم فى الأرباح" يتم خصم العائد الضمنى التالي لكل سهم ممتاز من الفئة (أ) لتحديد الأرباح أو الخسائر المنسوبة لملاك الأسهم العادية للمنشأة الأم.

السنة	القيمة الدفترية للأسهم الممتازة من الفئة أ فى ١ يناير	التوزيع الضمنى(١)	القيمة الدفترية للأسهم الممتازة من الفئة أ فى ٣١ ديسمبر ٢	التوزيعات المدفوعة
٢٠٠١	٨١,٦٣	٥,٧١	٨٧,٣٤	--
٢٠٠٢	٨٧,٣٤	٦,١٢	٩٣,٤٦	--
٢٠٠٣	٩٣,٤٦	٦,٥٤	١٠٠	--
بعد ذلك	١٠٠	٧	١٠٧	(٧)

مثال ٢ – المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية

المرجع: الفقرات من "١٩" إلى "٢١" من معيار المحاسبة المصرى رقم (٢٢)

		الأسهم المصدرة	أسهم الخزينة	الأسهم القائمة
١ يناير ٢٠٠١	الرصيد فى بداية السنة	٢٠٠٠	٣٠٠	١٧٠٠
٣١ مايو ٢٠٠١	إصدار أسهم جديدة بمقابل نقدي	٨٠٠	–	٢٥٠٠
١ ديسمبر ٢٠٠١	شراء نقدي لأسهم خزينة	--	٢٥٠	٢ ٢٥٠
٣١ ديسمبر ٢٠٠١	الرصيد فى نهاية السنة	٢٨٠٠	٥٥٠	٢٢٥٠

حساب المتوسط المرجح:

(١٧٠٠* ١٢/٥) + (٢٥٠٠ *١٢/٦) + (٢٢٥٠*١٢/١) = ٢ ١٤٦ سهم أو

(١٧٠٠* ١٢/١٢) + (٨٠٠ *١٢/٧) – (٢٥٠*١٢/١) = ٢ ١٤٦ سهم

(١) على أساس معدل عائد ٧% .

(٢) تمثل القيمة الدفترية قبل سداد التوزيعات.

مثال ٣ – الإصدار المجانى

المرجع: الفقرات "٢٦" و"٢٧" (أ) و"٢٨" من معيار المحاسبة المصرى رقم (٢٢)

الربح المنسوب إلى ملاك الأسهم العادية فى المنشأة الأم لعام ٢٠٠٠		١٨٠ جم
الربح المنسوب إلى ملاك الأسهم العادية فى المنشأة الأم لعام ٢٠٠١		٦٠٠ جم
الأسهم العادية القائمة حتى ٣٠ سبتمبر ٢٠٠١		٢٠٠ سهم
إصدار أسهم مجانية ١ أكتوبر ٢٠٠١		٢ سهم عادى لكل سهم عادى قائم فى ٣٠ سبتمبر ٢٠٠١ ٤٠٠ = ٢ X ٢٠٠
النصيب الأساسى للسهم فى الأرباح٢٠٠١	٦٠٠ / ٤٠٠+٢٠٠	= ١ جم
النصيب الأساسى للسهم فى الأرباح٢٠٠٠	١٨٠ / (٤٠٠+٢٠٠)	=٠,٣٠ جم

ولأن إصدار الأسهم المجانية كان بدون مقابل لذا يعامل ذلك الإصدار كما لو كان قد حدث قبل بداية ٢٠٠٠ (وهي أبعد فترة مقارنة يتم عرضها).

مثال ٤ – إصدار ذا حقوق (حقوق اكتتاب)

المرجع: الفقرتان "٢٦" و"٢٧ب"من معيار المحاسبة المصرى رقم (٢٢) والفقرة "أ٢" من الملحق (أ)

	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢
الربح المنسوب إلى ملاك الأسهم العادية للمنشأة الأم	١ ١٠٠ جم	١ ٥٠٠ جم	١ ٨٠٠ جم
الأسهم القائمة قبل الإصدار ذى الحقوق	٥٠٠ سهم		
شروط الإصدار ذى الحقوق	سهم واحد جديد لكل ٥ أسهم قائمة (بإجمالى ١٠٠ سهم جديد) سعر الممارسة: ٥ جم تاريخ الإصدار ذى الحقوق ١ يناير ٢٠٠١ أخر تاريخ لممارسة الحقوق: ١ مارس ٢٠٠١		
سعر السوق للسهم العادى الواحد قبل ممارسة الحقوق مباشرة فى ١ مارس ٢٠٠١	١١ جم		
تاريخ القوائم المالية	٣١ ديسمبر		

حساب القيمة العادلة النظرية للسهم عند ممارسة الحقوق

القيمة العادلة لكافة الأسهم القائمة قبل ممارسة الحقوق + إجمالى المبلغ المستلم (المتحصلات) من ممارسة الحقوق

عدد الأسهم القائمة قبل ممارسة الحقوق مباشرةً + عدد الأسهم المصدرة حال الممارسة

(١١ جمx ٥٠٠ سهم) + (٥ جمx١٠٠ سهم)

٥٠٠ سهم + ١٠٠ سهم

القيمة العادلة النظرية لكل سهم عند ممارسة الحقوق = ١٠ جم

حساب معامل التعديل

القيمة العادلة قبل ممارسة الحقوق مباشرةً لكل سهم ١١ جم

قيمة العادلة النظرية عند ممارسة الحقوق لكل سهم ١٠ جم = ١,١

حساب النصيب الأساسى للسهم فى الأرباح

	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢
النصيب الأساسى للسهم فى الأرباح كما سبق عرضه ٢٠٠٠	١١٠٠ جم/٥٠٠ سهم = ٢,٢ جم		
النصيب الأساسى للسهم فى الأرباح لعام ٢٠٠٠ المعاد عرضه بسبب الإصدار ذى الحقوق	١١٠٠ جم / (٥٠٠ سهم x ١,١) = ٢ جم		
النصيب الأساسى للسهم فى الأرباح لعام ٢٠٠١ بما فى ذلك آثار الإصدار ذى الحقوق	١٥٠٠ جم / (٥٠٠ سهم x ١,١ x ١٢/٢) + (٦٠٠ سهم x ١٢/١٠) = ٢,٥٤ جم		
النصيب الأساسى للسهم فى الأرباح لعام ٢٠٠٢	١٨٠٠ جم/٦٠٠ = ٣ جم		

مثال ٥ – آثار خيارات الأسهم على النصيب المخفض للسهم فى الأرباح

المرجع: الفقرات من "٤٥" إلى "٤٧" من معيار المحاسبة المصرى رقم (٢٢)

الربح المنسوب إلى ملاك الأسهم العادية للمنشأة الأم لعام ٢٠٠١	١ ٢٠٠ ٠٠٠ جم
المتوسط المرجح لعدد الأسهم القائمة خلال عام ٢٠٠١	٥٠٠ ٠٠٠ سهم
متوسط سعر السوق لسهم عادى واحد خلال العام	٢٠ جم
المتوسط المرجح لعدد الأسهم المتاحة بموجب الخيار خلال عام ٢٠٠١	١٠٠ ٠٠٠ سهم
سعر الممارسة للأسهم المتاحة بموجب الخيار خلال عام ٢٠٠١	١٥ جم

حساب نصيب السهم فى الأرباح

	الأرباح	الأسهم	لكل سهم
الربح المنسوب إلى ملاك الأسهم العادية للمنشأة الأم خلال عام ٢٠٠١	١ ٢٠٠ ٠٠٠ جم		
المتوسط المرجح لعدد الأسهم القائمة خلال عام ٢٠٠١		٥٠٠ ٠٠٠ سهم	
النصيب الأساسى للسهم فى الأرباح			٢,٤ جم
المتوسط المرجح لعدد الأسهم المتاحة بموجب الخيار		١٠٠ ٠٠٠	
المتوسط المرجح لعدد الأسهم التى كان يمكن لها أن[أ] تصدر بمتوسط سعر السوق: (١٠٠ ٠٠٠ سهم x١٥ جم) ÷٢٠ جم		(٧٥ ٠٠٠)	
نصيب السهم المخفض فى الأرباح	١ ٢٠٠ ٠٠٠ جم	٥٢٥ ٠٠٠	٢,٢٩ جم

(أ) لم تطرأ زيادة على الأرباح لأن إجمالى عدد الأسهم زاد فقط بقدر عدد الأسهم المفترض أن تكون قد أُصدرت بدون مقابل وعددها يقدر بـ ٢٥ ٠٠٠ سهم (راجع الفقرة "٤٦ب" من المعيار) .

مثال ٥ أ– تحديد سعر الممارسة لخيارات الأسهم الممنوحة للعاملين

المتوسط المرجح لعدد خيارات الأسهم غير المكتسبة بعد لكل موظف	١٠٠٠خيار
المتوسط المرجح للمبلغ الواجب الاعتراف به لكل موظف خلال الفترة المتبقية حتى تاريخ اكتسابه الحق فى ممارسة خيارات الأسهم (وهى تلك الخيارات الممنوحة للعاملين عن الخدمات التى ينبغى عليهم تقديمها للمنشأة كمقابلٍ لتلك الخيارات) والمحدد وفقاً لمعيار المحاسبة المصرى رقم (٣٩) "المدفوعات المبنية على أسهم"	١ ٢٠٠ جم
سعر الممارسة النقدي لخيارات الأسهم غير المكتسبة بعد (أ)	١٥ جم

حساب سعر الممارسة المعدل

القيمة العادلة للخدمات التى من المقرر تقديمها لاكتساب الخيارات لكل موظف:	١ ٢٠٠جم
القيمة العادلة للخدمات التى من المقرر تقديمها لاكتساب الخيارات لكل موظف – لكل خيار: (١ ٢٠٠ جم ÷١,٠٠٠)	١,٢٠جم
سعر الممارسة المعدل –هو إجمالى سعر الممارسة لخيارات الأسهم (١٥جم+ ١,٢٠جم)	١٦,٢٠ جم

(أ) يقصد بسعر الممارسة النقدي لخيارات الأسهم هو ذلك السعر الذي يتعين على حامل الخيار سداده نقداً كمقابل لاقتناء الأسهم (المقررة بموجب الخيار) وذلك حال ممارسته لذلك الخيار – فإذا كانت خيارات الأسهم ممنوحة للعاملين بالمنشأة وتشترط لاكتساب الحق فيها قيام الموظف بالاستمرار فى تأدية خدماته للمنشأة خلال فترة محددة متفق عليها عندئذٍ فإن تكلفة ممارسة الخيار من قبل الموظف تتعدى سعر الممارسة النقدي حيث يدخل فى احتسابها أيضاً نصيب كل خيار من القيمة العادلة للخدمات التى يتعين على الموظف تقديمها للمنشأة خلال الفترة المتفق عليها (أى حتى يحل التاريخ الذي يكتسب فيه الموظف الحق فى ممارسة تلك الخيارات).

مثال ٦ – السندات القابلة للتحويل (*)

المرجع: الفقرات "٣٣"و"٣٤" و"٣٦" و"٤٩" من معيار المحاسبة المصرى رقم (٢٢)

الربح المنسوب إلى ملاك الأسهم العادية للمنشأة الأم	١٠٠٤ جم
الأسهم العادية القائمة	١,٠٠٠
النصيب الأساسى للسهم فى الأرباح	١,٠٠ جم
السندات القابلة للتحويل **يتم تحويل كل مجموعة من ١٠ سندات إلى ٣ أسهم عادية**	١٠٠
مصروف الفائدة عن السنة الحالية والمتعلق بمكون الالتزام من السندات القابلة للتحويل	١٠ جم
الضريبة الجارية والمؤجلة المتعلقة بذلك المصروف (الفائدة)	٤ جم

ملاحظة: يتضمن مصروف الفائدة استهلاك الخصم الناتج من الاعتراف الأولى بعنصر الالتزام (راجع معيار المحاسبة المصرى رقم (٤٧) الأدوات المالية).

الربح "المعدل" المنسوب إلى ملاك الأسهم العادية للمنشأة الأم (بعد رد مصروف الفائدة المتعلق بمكون الالتزام وخصم الضريبة المرتبطة بالمصروف)	١٠٠٤ جم+١٠ جم– ٤ جم= ١٠١٠ جم
عدد الأسهم العادية التى تنشأ عن تحويل السندات	(١٠٠ ÷ ١٠) x ٣ = ٣٠ سهم
عدد الأسهم العادية المستخدمة فى احتساب النصيب المخفض للسهم فى الأرباح	١،٠٠٠ +٣٠ = ١,٠٣٠ سهم
النصيب المخفض للسهم فى الأرباح	١٠١٠ جم÷١,٠٣٠سهم = ٠,٩٨ جم

(*) لا يشرح هذا المثال الأسس التى تم بناءً عليها تصنيف مكونات الأدوات المالية القابلة للتحويل ما بين التزامات وحقوق ملكية أو أسس تصنيف الفائدة والتوزيعات المتعلقة بتلك الأدوات كمصروفات بقائمة الدخل أو ضمن حقوق الملكية طبقاً للمتطلبات الواردة بمعيار المحاسبة المصرى رقم (٢٥).

مثال ٧ – الأسهم المشروطة القابلة للإصدار

المرجع: الفقرات "١٩" و"٢٤" و"٣٦" و"٣٧" و"٤١-٤٣" و"٥٢" من معيار المحاسبة المصرى رقم (٢٢)

الأسهم العادية القائمة خلال عام ٢٠٠١	١،٠٠٠،٠٠٠ سهم (ولم تكن هناك خيارات أو حقوق أو أدوات قابلة للتحويل قائمة خلال الفترة)

هذا وتنص إحدى الاتفاقيات التى أبرمت مؤخراً وتتعلق بمعاملة لتجميع الأعمال على إصدار أسهم عادية إضافية على أساس الشروط الواردة أدناه:

٥،٠٠٠ سهم عادى إضافى لكل منفذ جديد للبيع بالتجزئة يتم افتتاحه خلال عام ٢٠٠١

١،٠٠٠ سهم عادى إضافى لكل ١٠٠٠ جم من الأرباح المجمعة تزيد عن ٠٠٠ ٠٠٠ ٢ جم خلال العام المنتهى فى ٣١ ديسمبر ٢٠٠١

عدد منافذ البيع بالتجزئة التى تم افتتاحها خلال العام	منفذ واحد فى ١ مايو ٢٠٠١ منفذ واحد فى ١ سبتمبر ٢٠٠١
الأرباح المجمعة عن العام حتى تاريخ القوائم المالية والمنسوبة إلى ملاك الأسهم العادية للمنشأة الأم	- ٠٠٠ ١٠٠ ١جم حتى ٣١ مارس ٢٠٠١ - ٠٠٠ ٣٠٠ ٢ جم حتى ٣٠ يونيو ٢٠٠١ - ٠٠٠ ٩٠٠ ١جم حتى ٣٠ سبتمبر ٢٠٠١ (وتتضمن خسارة ناتجة من العمليات غير المستمرة بمبلغ ٠٠٠ ٤٥٠ جم) - ٠٠٠ ٩٠٠ ٢ جم حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٠١

النصيب الأساسى للسهم فى الأرباح

	الربع الأول	الربع الثانى	الربع الثالث	الربع الرابع	عام كامل
البسط (جنيه مصرى[١])	١ ١٠٠ ٠٠٠	١ ٢٠٠ ٠٠٠	(٤٠٠ ٠٠٠)	١ ٠٠٠ ٠٠٠	٢ ٩٠٠ ٠٠٠
المقام:					
الأسهم العادية القائمة	١,٠٠٠,٠٠٠	١,٠٠٠,٠٠٠	١,٠٠٠,٠٠٠	١,٠٠٠,٠٠٠	١,٠٠٠,٠٠٠
الأسهم المشروطة بافتتاح منافذ بيع بالتجزئة	--	٣,٣٣٣[٢]	٦,٦٦٧[٣]	١٠,٠٠٠	٥,٠٠٠[٤]
الأسهم المشروطة بتحقق أرباح مجمعة تزيد عن الحد المتفق عليه[٥]	--	--	--	--	--
مجموع الأسهم	١,٠٠٠,٠٠٠	١,٠٠٣,٣٣٣	١,٠٠٦,٦٦٧	١,٠١٠,٠٠٠	١,٠٠٥,٠٠٠
النصيب الأساسى للسهم فى الأرباح (جم)	١,١٠	١,٢٠	(٠,٤٠)	٠,٩٩	٢,٨٩

(١) الأرباح تظهر فى كل "فترة معروضة" بصورة مستقلة (أى غير مجمعة) إلا فيما عدا العمود الأخير الذى يعبر عن عام كامل.

(٢) ٥,٠٠٠ سهم × ٣/٢ [لأن المنفذ الأول تم افتتاحه خلال الربع الثانى من العام وتحديداً فى ١ مايو ٢٠٠١ – لذا يُرجحْ عدد الأسهم المصدرة والقائمة خلال هذه الفترة نتيجةً لتحقق هذا الشرط على أساس شهرين هما مايوويونيه من الثلاثة أشهر للربع الثانى]

(٣) ٥,٠٠٠ سهم +(٥,٠٠٠ سهم × ٣/١) [لأن المنفذ الثانى تم افتتاحه خلال الربع الثالث من العام وتحديداً فى ١ سبتمبر ٢٠٠١ – لذا يكون المتوسط المرجح لعدد الأسهم المصدرة والقائمة خلال هذه الفترة نتيجةً لتحقق هذا الشرط هوعن عبارة عن عدد الأسهم المرحلة من الربع الثانى والقائمة طوال مدة الثلاث أشهر من الربع الثالث بالإضافة للمتوسط المرجح لعدد الأسهم التى نشأت فى شهر سبتمبر من الربع الثالث واستمرت قائمة لمدة شهر من الثلاثة أشهر لهذا الربع].

(٤) (٥,٠٠٠ سهم × ١٢/٨) + (٥,٠٠٠ سهم × ١٢/٤) – يتم حساب المتوسط المرجح عن عام كامل بنفس الأسلوب المتبع فى الفترات الربع سنوية وبغض النظر عن المتوسط المرجح لعدد الأسهم القائمة الذى تم حسابه فى كل ربع نتيجة تحقق هذا الشرط.

(٥) لا يؤثر شرط الأرباح المجمعة على "النصيب الأساسى للسهم فى الأرباح " لأنه لن يتوافر يقين على تحقق ذلك الشرط قبل أن تحل نهاية الفترة المشروطةفى ٣١ ديسمبر ٢٠٠١. ويتم تجاهل الأثر عند حساب "نصيب السهم فى الأرباح " عن الربع الرابع وعن السنة الكاملة لأن المنشأة لن يتوافر لها يقين من تحقق هذا الشرط إلا بنهاية آخر يوم من الفترة المشروطة (وهو ٣١ ديسمبر ٢٠٠١) .

النصيب المخفض للسهم فى الأرباح

	الربع الأول	الربع الثانى	الربع الثالث	الربع الرابع	عام كامل
البسط (جنيه مصرى)	١ ١٠٠ ٠٠٠	١ ٢٠٠ ٠٠٠	(٤٠٠ ٠٠٠)	١ ٠٠٠ ٠٠٠	٢ ٩٠٠ ٠٠٠
المقام:					
الأسهم العادية القائمة	١,٠٠٠,٠٠٠	١,٠٠٠,٠٠٠	١,٠٠٠,٠٠٠	١,٠٠٠,٠٠٠	١,٠٠٠,٠٠٠
الأسهم المشروطة بافتتاح منافذ بيع بالتجزئة(١)	--	٥,٠٠٠	١٠,٠٠٠	١٠,٠٠٠	١٠,٠٠٠
الأسهم المشروطة بتحقق أرباح مجمعة تزيد عن الحد المتفق عليه	--(٢)	٣٠٠,٠٠٠(٣)	--(٤)	٩٠٠,٠٠٠(٥)	٩٠٠,٠٠٠(٦)
مجموع الأسهم	١،٠٠٠،٠٠٠	١،٣٠٥،٠٠٠	١،٠١٠،٠٠٠	١،٩١٠،٠٠٠	١،٩١٠،٠٠٠
النصيب المخفض للسهم فى الأرباح (جنيه مصرى)	١,١٠	٠,٩٢	(٠,٤٠)	٠,٥٢	١,٥٢

(١) لأغراض حساب "النصيب المخفض للسهم فى الأرباح" يفترض إن إصدار أسهم عادية من الأسهم العادية المشروطة القابلة للإصدار لن يتم إلا عندما يتحقق الشرط ذوالعلاقة وهى فى ذلك لا تختلف عن الطريقة التى ينظر بها لتلك الأسهم عند حساب "النصيب الأساسى للسهم فى الأرباح" إلا من حيث الفترة التى تستخدم فى الترجيح حيث تدخل تلك الأسهم – بغرض حساب "النصيب المخفض للسهم فى الأرباح" – ضمن المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية القائمة خلال الفترة التى يتحقق بها الشرط وذلك اعتباراً من بداية الفترة التى يتحقق خلالها ذلك الشرط إلا لوكانت الاتفاقية المشروطة قد أبرمت فى تاريخ لا حق لبداية الفترة التى تحقق خلالها بها الشرط وعندئذٍ فإن تلك الأسهم تدخل ضمن المتوسط المرجح من تاريخ إبرام الاتفاقية (راجع الفقرة "٥٢" من المعيار) .

(٢) لم تُحقق الشركة (أ) أرباحاً مجمعة من بداية العام حتى ٣١ مارس ٢٠٠١ تزيد عن مبلغ الـ٢ ٠٠٠ ٠٠٠ جمال متفق عليها – ولا يسمح هذا المعيار بتقدير المستويات المستقبلية للأرباح وبالتالى فلا يسمح بإدخال مثل تلك الأسهم المحتملة(المتعلقة بشروط تنطوى على تحقق مستوى محدد للأرباح فى المستقبل) ضمن المتوسط المرجح لعدد الأسهم القائمة المستخدمة فى حساب "النصيب المخفض للسهم فى الأرباح" إلا إذا كانت الأرباح الفعلية فى نهاية كل فترة تفى بالشرط.

(٣) [(٢,٣٠٠,٠٠٠ جم –٢,٠٠٠,٠٠٠ جم) ÷ ١,٠٠٠ جم] ×١,٠٠٠ سهم = ٣٠٠,٠٠٠ سهم

(٤) أرباح العام حتى تاريخه تقل من ٢،٠٠٠،٠٠٠ جم

(٥) [(٢,٩٠٠,٠٠٠ جم – ٢,٠٠٠,٠٠٠ جم) ÷١,٠٠٠ جم] ×١,٠٠٠ سهم = ٩٠٠,٠٠٠ سهم

(٦) نظراً لأن الخسارة خلال الربع الثالث من العام كانت نتيجةً للخسارة من العمليات غير المستمرة – لذا لا تنطبق هنا أحكام "التأثير المؤدى للتخفيض" حيث أن الرقم الحاكم ذوإشارة موجبة (أى أن الأرباح أو الخسائر الناتجة من العمليات المستمرة والمنسوبة إلى ملاك المنشأة الأم تُظهر أرباحاً وذلك إذا ما تم تحييد الخسائر الناتجة من العمليات غير المستمرة). ولذلك يدرج أثر الأسهم العادية المحتملة فى حساب"النصيب المخفض للسهم فى الأرباح".

مثال ٨ – السندات القابلة للتحويل التى يمكن تسويتها إما فى صورة أسهم أو نقداً حسب اختيار الجهة المصدرة

المرجع: الفقرات "٣١-٣٣" و"٣٦" و"٥٨" و"٥٩" من معيار المحاسبة المصرى رقم (٢٢)

قامت منشأة فى بداية السنة الأولى بإصدار عدد ٢,٠٠٠ سند قابل للتحويل علماً بأن هذه السندات والتى تبلغ مدة استحقاقها ٣ سنوات أصدرت بالقيمة الاسمية وقدرها ١٠٠٠ جم للسند الواحد ويترتب على إصدارها إجمالى متحصلات بمبلغ ٢٠٠٠ ٠٠٠ جم. ويستحق سداد فائدة سنوية على تلك السندات فى نهاية كل سنة وذلك بمعدل فائدة سنوى قدره ٦%محسوباً على القيمة الاسمية للسندات. ويمكن تحويل كل سند – فى أى وقت إلى أن يحل تاريخ الاستحقاق– إلى عدد ٢٥٠ سهم عادى. وللمنشأة الخيار فى تسوية أصل مبلغ السندات القابلة للتحويل إما فى صورة أسهم عادية أو نقداً.

وفى تاريخ إصدار السندات كان معدل الفائدة السائد فى السوق لدين مماثل بدون خيار للتحويل هو ٩% بينما كان سعر السوق للسهم العادى الواحد هو ٣ جنيه مصرى. وفيما يلي بعض البيانات عن الأسهم العادية القائمة والسندات المصدرة – ويتجاهل هذا المثال تأثير ضريبة الدخل.

الربح المنسوب إلى ملاك الأسهم العادية للمنشأة الأم عن عام	١ ٠٠٠ ٠٠٠ جم
الأسهم العادية القائمة	١,٢٠٠,٠٠٠ سهم
السندات القابلة للتحويل القائمة	٢,٠٠٠ سند
تخصيص مقابل إصدار السندات بين:	
مكون الالتزام	١ ٨٤٨ ١٢٢ جم (١)
مكون حقوق الملكية	١٥١ ٨٧٨ جم (٢)
	٢٠٠٠٠٠٠ جم

(١) يمثل هذا المبلغ القيمة الحالية لأصل السندات البالغ قدره ٢ مليون جنيه مصرى والمستحق السداد فى نهاية الثلاث سنوات بالإضافة للقيمة الحالية لفائدة سنوية قدرها ١٢٠ ٠٠٠ جنيه مصرى مستحقة السداد فى نهاية كل سنة من الثلاث سنوات وباستخدام معدل خصم سنوى قدره ٩%.

(٢) هذه السندات القابلة للتحويل إلى أسهم عادية تعد من الأدوات المركبة ويتم تحديد مكونيها من التزام وحقوق ملكية وفقاً لمعيار المحاسبة المصرى رقم (٤٧) *"الأدوات المالية"*. وطبقاً لمتطلبات ذلك المعيار يتم الاعتراف بهذه المبالغ باعتبارها تمثل القيمة الدفترية الأولية لمكونى الالتزام وحقوق الملكية – علماً بأن المبلغ المخصص على خيار التحويل (للمنشأة المصدرة) كمكون حقوق ملكية يعد بمثابة إضافة لحقوق الملكية ولا يتم تعديله لاحقاً.

النصيب الأساسى للسهم فى الأرباح فى السنة الأولى:

١ ٠٠٠ ٠٠٠ جم / ١,٢٠٠,٠٠٠ سهم = ٠,٨٣ جم لكل سهم عادى

النصيب المخفض للسهم فى الأرباح فى السنة الأولى:

يفترض أن المنشأة المصدرة ستقوم بتسوية العقد وذلك بإصدار أسهم عادية ولهذا يتم احتساب الأثر المؤدى للتخفيض وفقاً للفقرة "٥٩" من المعيار.

١ ٠٠٠ ٠٠٠ جنيه مصرى + ١٦٦ ٣٣١ جنيه مصرى[١] / ١,٢٠٠,٠٠٠ سهم + ٥٠٠,٠٠٠ سهم[٢] = ٠,٦٩ جم لكل سهم عادى

مثال ٩ – حساب المتوسط المرجح لعدد الأسهم: تحديد الترتيب الذي تدخل على أساسه الأدوات ذات الأثر المؤدى للتخفيض فى المقام[٣]

المرجع الأولى: الفقرة "٤٤" من معيار المحاسبة المصرى رقم (٢٢)

المرجع الثانوى: الفقرات "١٠" و"١٢" و"١٩" و"٣١-٣٣" و"٣٦" و"٤١-٤٧" و"٤٩" و"٥٠" من معيار المحاسبة المصرى رقم (٢٢)

الأرباح	جنيه مصرى
الأرباح من العمليات المستمرة المنسوبة إلى المنشأة الأم	١٦,٤٠٠,٠٠٠
يخصم منها:التوزيعات على الأسهم الممتازة	(٦,٤٠٠,٠٠٠)
الأرباح من العمليات المستمرة المنسوبة إلى ملاك الأسهم العادية للمنشأة الأم	١٠,٠٠٠,٠٠٠
الخسارة من العمليات غير المستمرة المنسوبة إلى المنشأة الأم	(٤,٠٠٠,٠٠٠)
الأرباح المنسوبة إلى ملاك الأسهم العادية للمنشأة الأم	٦,٠٠٠,٠٠٠
الأسهم العادية القائمة	٢,٠٠٠,٠٠٠
متوسط سعر السوق للسهم العادى الواحد خلال السنة	٧٥,٠٠ جنيه مصرى

(١) يُعدَّلْ الربح بتعليته بمبلغ الفائدة المتراكم وقدره ١٦٦ ٣٣١ جنيه مصرى والمحسوبة على القيمة الدفترية الأولية لمكون الالتزام نتيجة لمرور سنة زمنية – أى يتم رد مبلغ الفائدة الفعلية المستحقة على مكون الالتزام والمعترف بها كمصروف فى الأرباح أو الخسائر خلال الفترة (١٢٢ ٨٤٨ ١ جنيه مصرى× ٩%) .

(٢) ٥٠٠,٠٠٠ سهم عادى = ٢٥٠ سهم عادى × ٢,٠٠٠ سند قابل للتحويل.

(٣) لايشرح هذا المثال الأسس التى تم بناءً عليها تصنيف مكونات الأدوات المالية القابلة للتحويل ما بين التزامات وحقوق ملكية أو أسس تصنيف الفائدة والتوزيعات المتعلقة بتلك الأدوات كمصروفات بقائمة الدخل أو ضمن حقوق الملكية طبقاً للمتطلبات الواردة بمعيار المحاسبة المصرى رقم (٢٥).

الأسهم العادية المحتملة

الخيارات	١٠٠,٠٠٠ بسعر ممارسة قدره ٦٠ جم
الأسهم الممتازة القابلة للتحويل	٨٠٠,٠٠٠سهم بقيمة اسمية قدرها ١٠٠ جم وتستحق كوبون مجمع الأرباح قدره ٨ جم لكل سهم. وكل سهم ممتاز قابل للتحويل إلى عدد اثنين سهم عادى.
سندات قابلة للتحويل بمعدل عائد ٥%	تبلغ القيمة الاسمية للسندات ١٠٠ مليون جم وكل ١٠٠٠ سند منها قابل للتحويل إلى عدد ٢٠ سهم عادى. ولا يوجد استهلاك لعلاوة أو خصم يؤثر فى تحديد مصروف الفائدة
معدل الضريبة	٤٠%

الزيادة فى الأرباح المنسوبة لملاك الأسهم العادية عند تحويل الأسهم العادية المحتملة

نوع الأسهم العادية المحتملة	كيفية الحسلب	الزيادة فى الأرباح بالجم	الزيادة فى عدد الأسهم العادية	الأرباح الإضافية على كل سهم إضافى بالجم
الخيارات – الزيادة فى الأرباح – الأسهم الإضافية المصدرة بدون مقابل	١٠٠,٠٠٠× (٧٥ جم– ٦٠ جم) ÷ ٧٥ جم	صفر	٢٠,٠٠٠	صفر
الأسهم الممتازة القابلة للتحويل – الزيادة فى الربح – الأسهم الإضافية	٨٠٠,٠٠٠جم×١٠٠ × ٠,٠٨	٦٤٠,٠٠٠	١,٦٠٠,٠٠٠	٤,٠٠ جم
السندات القابلة للتحويل بمعدل عائد ٥% – الزيادة فى الربح – الأسهم الإضافية	٢* ٨٠٠،٠٠٠ ١٠٠ ٠٠٠ ٠٠٠ جم×٠,٠٥ × (١– ٠,٤٠) ٢٠×١٠٠,٠٠٠	٣٠٠,٠٠٠	٢,٠٠٠,٠٠٠	١,٥٠ جم

وبناءً على النتائج التى تظهر بالجدول السابق يصبح الترتيب الذي ينبغى على أن تدرج على أساسه الأدوات ذات الأثر المؤدى للتخفيض فى مقام المعادلة على النحوالتالي: –

[١] الخيارات .

[٢] السندات القابلة للتحويل بمعدل عائد ٥% .

[٣] الأسهم الممتازة القابلة للتحويل .

حساب النصيب المخفض للسهم فى الأرباح

	الأرباح من العمليات المستمرة المنسوبة إلى ملاك الأسهم العادية للمنشأة الأم (الرقم الحاكم) جنيه مصرى	الأسهم العادية	لكل سهم جنيه مصرى	
كما هو معروض	١٠ ٠٠٠ ٠٠٠	٢,٠٠٠,٠٠٠	٥,٠٠	
الخيارات	--	٢٠,٠٠٠		
	١٠ ٠٠٠ ٠٠٠	٢,٠٢٠,٠٠٠	٤,٩٥	ذو أثر مؤدى للتخفيض
سندات قابلة للتحويل بمعدل عائد ٥%	٣ ٠٠٠ ٠٠٠	٢,٠٠٠,٠٠٠		
	١٣ ٠٠٠ ٠٠٠	٤,٠٢٠,٠٠٠	٣,٢٣	ذو أثر مؤدى للتخفيض
الأسهم الممتازة القابلة للتحويل	٦ ٤٠٠ ٠٠٠	١,٦٠٠,٠٠٠		
	١٩ ٤٠٠ ٠٠٠	٥,٦٢٠,٠٠٠	٣,٤٥	ذو أثر مضاد للتخفيض

ونظراً لأن النصيب المخفض للسهم فى الأرباح يتزايد مع دخول الأسهم الممتازة القابلة للتحويل فى الاعتبار (ارتفع من٣,٢٣ جم إلى ٣,٤٥ جم) لذا تعد الأسهم الممتازة القابلة للتحويل ذات أثر مضاد للتخفيض ويتم تجاهلها عند حساب"النصيب المخفض للسهم فى الأرباح". ولذلك يكون النصيب المخفض للسهم فى الأرباح بالنسبة للأرباح من العمليات المستمرة هو ٣,٢٣ جم ويتم عرض كل من النصيب الأساسى والمخفض للسهم فى الأرباح كما يلي:

	النصيب الأساسى للسهم فى الأرباح (جنيه مصرى)	النصيب المخفض للسهم فى الأرباح (جنيه مصرى)
الأرباح من العمليات المستمرة المنسوبة إلى ملاك الأسهم العادية للمنشأة الأم	٥,٠٠	٣,٢٣

	النصيب الأساسى للسهم فى الأرباح (جنيه مصرى)	النصيب المخفض للسهم فى الأرباح (جنيه مصرى)
الخسارة من العمليات غير المستمرة المنسوبة إلى ملاك الأسهم العادية للمنشأة الأم	(٢,٠٠) (١)	(٠,٩٩) (٢)
الأرباح المنسوبة إلى ملاك الأسهم العادية للمنشأة الأم	٣,٠٠ (٣)	٢,٢٤ (٤)

مثال ١٠ – أدوات شركة تابعة: حساب النصيب الأساسى والمخفض للسهم فى الأرباح(*)

المرجع: الفقرات "٤٠" و"أ١١" و"أ١٢" من معيار المحاسبة المصرى رقم (٢٢) والملحق (أ)

المنشأة الأم:

الأرباح المنسوبة لملاك الأسهم العادية للمنشأة الأم	١٢ ٠٠٠جنيه مصرى (لا تتضمن أية عوائد من الشركة التابعة أو توزيعات أرباح أسهم مسددة من قبلها)
الأسهم العادية القائمة	١٠,٠٠٠
أدوات الشركة التابعة المملوكة للمنشأة الأم	٨٠٠ سهم عادى ٣٠ حق قابل للممارسة لشراء أسهم عادية فى الشركة التابعة ٣٠٠ سهم ممتاز قابل للتحويل
الشركة التابعة	
الأرباح	٥٤٠٠ جنيه مصرى
الأسهم العادية القائمة	١,٠٠٠

(١) (٤ ٠٠٠ ٠٠٠ جنيه مصرى) ÷٢,٠٠٠,٠٠٠ = (٢,٠٠ جم)

(٢) (٤ ٠٠٠ ٠٠٠ جنيه مصرى) ÷٤,٠٢٠,٠٠٠ = (٠,٩٩ جم)

(٣) ٦ ٠٠٠ ٠٠٠ جنيه مصرى ÷٢,٠٠٠,٠٠٠ =٣,٠٠ جم

(٤) (٦ ٠٠٠ ٠٠٠ جنيه مصرى + ٣ ٠٠٠ ٠٠٠ جنيه مصرى) ÷٤,٠٢٠,٠٠٠ = ٢,٢٤ جم

(*) لا يشرح هذا المثال الأسس التى تم بناءً عليها تصنيف مكونات الأدوات المالية القابلة للتحويل ما بين التزامات وحقوق ملكية أو أسس تصنيف الفائدة والتوزيعات المتعلقة بتلك الأدوات كمصروفات بقائمة الدخل أو ضمن حقوق الملكية طبقاً للمتطلبات الواردة بمعيار المحاسبة المصرى رقم (٢٥).

الحقوق	١٥٠ حق قابل للممارسة لشراء أسهم عادية فى الشركة التابعة
سعر الممارسة	١٠ جنيه مصرى
متوسط سعر السوق للسهم العادى الواحد	٢٠ جنيه مصرى
الأسهم الممتازة القابلة للتحويل	٤٠٠ سهم كل منها قابل للتحويل إلى سهم عادى واحد
عائد التوزيعات على الأسهم الممتازة	١,٠٠ جنيه مصرى لكل سهم

لم تتم معاملات بين شركات المجموعة تستدعى القيام بإجراء قيود إلغاء أو تسويات إلا فيما يتعلق بتوزيعات الأرباح – كما تم إغفال ضريبة الدخل لأغراض هذا المثال.

نصيب السهم فى الأرباح بالشركة التابعة

النصيب الأساسى للسهم فى الأرباح هو ٥,٠٠ جنيه مصرى = ٥٤٠٠جنيه مصرى[١] – ٤٠٠ جنيه مصرى[٢]

١,٠٠٠[٣]

تم حسابه كما يلي: –

النصيب المخفض للسهم فى الأرباح هو ٣,٦٦ جنيه مصرى = ٥٤٠٠ جنيه مصرى[٤]

(١,٠٠٠ + ٧٥[٥] + ٤٠٠[٦])

تم حسابه كما يلي: –

(١) أرباح الشركة التابعة المنسوبة إلى ملاك أسهمها العادية.

(٢) التوزيعات المدفوعة من الشركة التابعة على أسهمها الممتازة القابلة للتحويل والمبوبة كأدوات حقوق ملكية (حيث من المفترض أن تكون التوزيعات على أسهمها الممتازة المبوبة كالتزام قد خصمت على قائمة الدخل قبل الوصول إلى "الأرباح من العمليات المستمرة المنسوبة لملاك أسهمها العادية" والتى تظهر ضمن المعطيات) .

(٣) الأسهم العادية القائمة للشركة التابعة.

(٤) تمثل أرباح الشركة التابعة المنسوبة إلى ملاك أسهمها العادية بعد تعليتها بالتوزيعات المدفوعة على أسهمها الممتازة القابلة للتحويل (رد التوزيعات التى سبق خصمها عند حساب النصيب الأساسى للسهم فى الأرباح) بافتراض أن الأسهم الممتازة قد حولت إلى أسهم عادية وذلك من أجل حسابا لنصيب المخفض للسهم فى الأرباح (أى ٥ ٠٠٠ جم + ٤٠٠ جم).

(٥) عدد الأسهم الإضافية الناتجة من افتراض ممارسة الحقوق وتم حسابه كما يلى: [(٢٠ جم – ١٠ جم) ÷ ٢٠ جم] × ١٥٠ حق.

(٦) الأسهم العادية للشركة التابعة المفترض أن تكون قائمة من تحويل الأسهم الممتازة القابلة للتحويل إلى أسهم عادية – وتم حسابها كما يلى: ٤٠٠ سهم ممتاز قابل للتحويل × معامل التحويل "واحد صحيح".

نصيب السهم فى الأرباح المجمعة

النصيب الأساسى للسهم فى الأرباح هو ١,٦٣ جم وتم حسابه كما يلي:-

٠٠٠ ١٢جنيه مصرى[١]+٤,٣٠٠جنيه مصرى[٢]

[٣]١٠,٠٠٠

النصيب المخفض للسهم فى الأرباح هو ١,٦١جم وتم حسابه كما يلي:-

١٢,٠٠٠جنيه مصرى + ٢,٩٢٨[٤] + ٥٥ جنيه مصرى[٥] +١,٠٩٨[٦]

١٠,٠٠٠

(١) أرباح المنشـــأة الأم المنسوبة إلى ملاك الأسهم العادية للمنشأة إلام.

(٢) جزء من أرباح الشركة التابعة التى ينبغى أن تدخل فى حساب النصيب الأساسى للسهم فى الأرباح المجمعة كما يلى: [(عدد الأسهم العادية التى تمتلكها المنشأة الأم فى الشركة التابعة × النصيب الأساسى للسهم فـــى الأرباح للشركة التابعة) + (عدد الأسهم الممتازة التى تمتلكها المنشأة الأم فى الشركة التابعة × التوزيعات المدفوعة من الشركة التابعة على كل سهم من أسهمها الممتازة)] = (٨٠٠ سهم عادى × ٥ جـــم) +(٣٠٠ سهم ممتاز × ١جم) = ٣٠٠ ٤ جم.

(٣) الأسهم العادية القائمة للمنشأة الأم

(٤) الحصة النسبية للمنشأة الأم من "النصيب المخفض لأسهم الشركة التابعة فى الأرباح" والمنسوبة إلى الأسهم العادية القائمة للشركة التابعة – ويتم حسابها كما يلى: (٨٠٠ ســـهم عـــادى ÷ ١،٠٠٠ ســـهم عـــادى) × (١،٠٠٠ سهم عادى × ٣,٦٦ جم لكل سهم).

(٥) الحصة النسبية للمنشأة الأم من "النصيب المخفض لأسهم الشركة التابعة فى الارباح" والمنسوبة إلى الأسهم العادية الإضافية التى تنشأ بافتراض ممارسة الحقوق القائمة ويتم حسابها كما يلي: (٣٠ حق ÷ ١٥٠ حق)× (٧٥ سهم عادى إضافى من ممارسة الحقوق × ٣,٦٦ جم لكل سهم).

(٦) الحصة النسبية للمنشأة الأم من "النصيب المخفض لأسهم الشركة التابعة فى الأرباح " والمنسوبة إلى الأسهم العادية الإضافية التى تنشأ بافتراض تحويل الأسهم الممتازة القابلة للتحويـــل ويـــتم حـــسابها كمـــا يلـــي: (٣٠٠ سهم ممتاز ÷٤٠٠ سهم ممتاز) × (٤٠٠ سهم عادى إضافى من تحويل الأسهم الممتازة × ٣,٦٦ جم لكل سهم).

مثال ١١ – أدوات حقوق الملكية المشاركة والأسهم العادية المكونة من فئتين[١]

المرجع: الفقرتان "أ١٣" و"أ١٤" من الملحق (أ) لمعيار المحاسبة المصرى رقم (٢٢)

الأرباح المنسوبة إلى ملاك الأسهم العادية للمنشأة الأم	١٠٠ ٠٠٠جنيه مصرى
الأسهم العادية القائمة	١٠,٠٠٠
الأسهم الممتازة غير القابلة للتحويل	٦,٠٠٠
الكوبون السنوى للتوزيعات غير المجمعة على الأسهم الممتازة	٥,٥٠ جنيه مصرى لكل سهم

(تتم قبل سداد أى توزيعات على الأسهم العادية)

تشارك الأسهم الممتازة مع الأسهم العادية فى أية أرباح إضافية بنسبة ٢٠:٨٠ وذلك بعد أن تكون الأسهم العادية قد حصلت على توزيعات أرباح بواقع ٢,١٠ جنيه مصرى لكل سهم (وبمعنى آخر تُسدد توزيعات أرباح بواقع ٥,٥٠ جنيه مصرى و٢,١٠ جنيه مصرى لكل سهم من الأسهم الممتازة والأسهم العاديةعلى التوالى ثم تشارك الأسهم الممتازة فى أية توزيعات إضافية وذلك بأن يحصل كل سهم ممتاز على ¼ إجمالى المبلغ المدفوع لكل سهم من الأسهم العادية من تلك التوزيعات الإضافية).

التوزيعات المدفوعة على الأسهم الممتازة	٣٣ ٠٠٠جم (٥,٥٠ جنيه مصرى لكل سهم×٦,٠٠٠ سهم)
التوزيعات المدفوعة على الأسهم العادية	٢١ ٠٠٠جم (٢,١٠ جنيه مصرى لكل سهم×١٠,٠٠٠ سهم)

يتم حساب النصيب الأساسى للسهم فى الأرباح على النحوالتالي:

	جنيه مصرى	جنيه مصرى
الأرباح المنسوبة إلى ملاك الأسهم للمنشأة الأم		١٠٠ ٠٠٠
يخصم منها التوزيعات المدفوعة على:		
الأسهم الممتازة	٣٣ ٠٠٠	
الأسهم العادية	٢١ ٠٠٠	
الأرباح غير الموزعة		(٥٤ ٠٠٠)
		٤٦ ٠٠٠

تُخصصْ الأرباح غير الموزعة على الأسهم العادية والممتازة طبقاً لنصيب السهم الواحد لكل فئة من تلك الأرباح

(١) لا يشرح هذا المثال الأسس التى تم بناءً عليها تصنيف مكونات الأدوات المالية القابلة للتحويل ما بين التزامات وحقوق ملكية أو أسس تصنيف الفائدة والتوزيعات المتعلقة بتلك الأدوات كمصروفات بقائمة الدخل أو ضمن حقوق الملكية طبقاً للمتطلبات الواردة بمعيار المحاسبة المصرى رقم (٢٥).

يفترض أن المخصص من الأرباح المتبقية على كل سهم عادى =أ
ويفترض أن المخصص من الأرباح المتبقية على كل سهم ممتاز = ب، وحيث أن ب = ¼ أ كمـــاهو وارد ضمن المعطيات لذا يتم احتساب حصة الأسهم الممتازة والعادية فى التوزيعات الإضافية كما يلي: (أ ×١٠,٠٠٠) + (٤/١ ×أ ×٦,٠٠٠) = ٤٦٠٠٠٠جم أ = ٤٦٠٠٠٠جم ÷ (١٠،٠٠٠ +١,٥٠٠) أ = ٤ جم وب = ¼ أ إذاً ب= ١ جنيه مصرى

نـــصيب الـــسهم الأساســـى
فى الأرباح

	أسهم ممتازة	أسهم عادية
أرباح موزعة	٥,٥٠ جم	٢,١٠ جم
أرباح غير موزعة	١,٠٠ جم	٤,٠٠ جم
المجموع	٦,٥٠ جم	٦,١٠ جم

مثال ١٢ – حساب وعرض النصيب الأساسى والمخفـض للـسهم فـى الأربـاح (مثال شامل)(١)

يوضح هذا المثال كيفية حساب النصيب الأساسى والمخفض للسهم فى الأربـاح الربـع سـنوية والسنوية لعام ٢٠٠١للمنشأة (أ) وهي منشأة ذات هيكل رأســمال معقــد. ويُعَــدْ مبلــغ الــربح أو الخسارة من العمليات المستمرة المنسوبة إلى المنشأة الأم هو الرقم الحاكم. وفيما يلي الحقــائق الأخرى المفترضة:

متوسط سعر السوق للأسهم العادية: كانت متوسطات أسعار السوق للأسهم العاديــة لعــام ٢٠٠١ كما يلي: –

الربع الأول ٤٠ جنيه مصرى
الربع الثانى ٦٠ جنيه مصرى
الربع الثالث ٦٧ جنيه مصرى
الربع الرابع ٦٧ جنيه مصرى

كما كان متوسط سعر السوق للأسهم العادية خلال الفترة من ١ يوليــو إلــى ١ ســبتمبر ٢٠٠١ هو٦٥ جنيه مصرى.

(١) لا يشرح هذا المثال الأسس التى تم بناءً عليها تصنيف مكونات الأدوات المالية القابلة للتحويــل مــا بــين التزامات وحقوق ملكية أو أسس تصنيف الفائدة والتوزيعات المتعلقة بتلك الأدوات كمصروفات بقائمة الدخل أو ضمن حقوق الملكية طبقاً للمتطلبات الواردة بمعيار المحاسبة المصرى رقم (٢٥).

أسهم عادية: كان عدد الأسهم العادية القائمة فى بداية عام ٢٠٠١ هو ٥,٠٠٠,٠٠٠ وفى ١ مارس ٢٠٠١ أصدر عدد ٢٠٠,٠٠ سهم عادى وحصلت قيمتهم نقداً.

سندات قابلة للتحويل: فى الربع الأخير من عام ٢٠٠٠ تم بيع سندات قابلة للتحويل بمبلغ ١٢ ٠٠٠ ٠٠٠ جم تمثل أصل الدين بسعر فائدة سنوى قدره ٥% وتستحق خلال ٢٠ عام وتم تحصيل قيمتها نقداً على أساس قيمة اسمية قدرها ١,٠٠٠جنيه مصرى للسند. ويستحق سداد الفائدة فى أول نوفمبر وأول مايومن كل عام (أى يتم سدادها بواقع مرتين فى السنة). علماً بأن كل سند قيمته ١,٠٠٠جنيه مصرى قابل للتحويل إلى ٤٠ سهم عادى. لم تحول أية سندات فى عام ٢٠٠٠ بينما تم تحويل كامل الإصدار فى ١ أبريل ٢٠٠١نظراً لقيام المنشأة (أ) باستدعاء الإصدار من حملة السندات.

أسهم ممتازة قابلة للتحويل: فى الربع الثانى من عام ٢٠٠٠ تم إصدار عدد ٨٠٠,٠٠٠ سهم ممتاز قابل للتحويل مقابل أصول تم شرائها. ويستحق سداد كوبون ربع سنوى على كل سهم من الأسهم الممتازة القابلة للتحويل قدره ٠,٠٥ جم فى نهاية الفترة الربع سنوية وعلى أساس الأسهم القائمة فى ذلك التاريخ. ويعد كل سهم ممتاز قابلاً للتحويل إلى سهم عادى واحد، وقد قام حاملى الأسهم الممتازة بتحويل عدد ٦٠٠،٠٠٠ سهم منها إلى أسهم عادية فى ١ يونيو ٢٠٠١.

الحقوق: فى ١ يناير ٢٠٠١تم إصدار حقوق لشراء عدد ٦٠٠,٠٠٠سهم عادى بسعر ممارسة قدره ٥٥ جنيه مصري للسهم لمدة ٥ سنوات. وتم ممارسة كافة الحقوق القائمة فى أول سبتمبر ٢٠٠١.

الخيارات: فى ١ يوليو ٢٠٠١تم إصدار خيارات لشراء عدد ١,٥٠٠,٠٠٠سهم عادى بسعر ممارسة قدره ٧٥ جنيه مصري للسهم لمدة ١٠ سنوات. ولم يتم ممارسة أية خيارات خلال عام ٢٠٠١نظراً لأن سعر الممارسة للخيارات تجاوز سعر السوق للأسهم العادية.

معدل الضريبة: كان سعر ضريبة الدخل عن عام ٢٠٠١ هو ٤٠%.

٢٠٠١	الأرباح (الخسائر) من العمليات المستمرة المنسوبة إلى المنشأة الأم[١]	الأرباح (الخسائر) المنسوبة إلى المنشأة الأم
	جنيه مصرى	جنيه مصرى
الربع الأول	٥ ٠٠٠ ٠٠٠	٥ ٠٠٠ ٠٠٠
الربع الثانى	٦ ٥٠٠ ٠٠٠	٦ ٥٠٠ ٠٠٠
الربع الثالث	١ ٠٠٠ ٠٠٠	(١ ٠٠٠ ٠٠٠)[٢]
الربع الرابع	(٧٠٠ ٠٠٠)	(٧٠٠ ٠٠٠)
عام كامل	١١ ٨٠٠ ٠٠٠	٩ ٨٠٠ ٠٠٠

الربع الأول من ٢٠٠١

حساب النصيب الأساسى للسهم فى الأرباح

	جنيه مصرى
الأرباح من العمليات المستمرة المنسوبة إلى المنشأة الأم	٥ ٠٠٠ ٠٠٠
يخصم: توزيعات على الأسهم الممتازة	(٤٠ ٠٠٠)[٣]
الأرباح المنسوبة إلى ملاك الأسهم العادية للمنشأة الأم	**٤ ٩٦٠ ٠٠٠**

التواريخ	**الأسهم القائمة**	**الجزء من الفترة**	**المتوسط المرجح للأسهم**
من ١ يناير حتى ٢٨ فبراير	٥,٠٠٠,٠٠٠	٣/٢	٣,٣٣٣,٣٣٣
إصدار أسهم عادية فى ١ مارس	٢٠٠,٠٠٠		
١ مارس – ٣١ مارس	٥,٢٠٠,٠٠٠	٣/١	١,٧٣٣,٣٣٣
المتوسط المرجح لعدد الأسهم			**٥,٠٦٦,٦٦٦**
النصيب الأساسى للسهم فى الأرباح			**٠,٩٨ جم**

(١) يمثل هذا المبلغ الرقم الحاكم (قبل تعديله بالتوزيعات على الأسهم الممتازة).

(٢) أسفر الربع الثالث من العام عن خسارة من العمليات غير المستمرة بمبلغ ٢ ٠٠٠ ٠٠٠ جم (بالصافى بعد خصم الضريبة).

(٣) ٨٠٠،٠٠٠ سهم × ٠,٠٥ جم.

حساب النصيب المخفض للسهم فى الأرباح

الأرباح المنسوبة لملاك الأسهم العادية للمنشأة الأم		٤ ٩٦٠ ٠٠٠جنيه مصرى
يضاف: تأثير التحويلات المفترضة على الأرباح		
التوزيعات على الأسهم الممتازة	٤٠ ٠٠٠جنيه مصرى	
الفائدة على السندات القابلة للتحويل (ذات معدل الفائدة ٥%)	٩٠ ٠٠٠ جنيه مصرى[١]	
تأثير التحويلات المفترضة		١٣٠ ٠٠٠جنيه مصرى
الأرباح المنسوبة إلى ملاك الأسهم العادية للمنشأة الأم (بما فى ذلك أثر التحويلات المفترضة)		٥ ٠٩٠ ٠٠٠ جنيه مصرى
المتوسط المرجح لعدد الأسهم		٥,٠٦٦,٦٦٦
يضاف: الزيادة فى الأسهم من التحويلات المفترضة		
الحقوق[٢]		
الأسهم الممتازة القابلة للتحويل	٨٠٠,٠٠٠[٢]	
السندات القابلة للتحويل (ذات معدل الفائدة ٥%)	٤٨٠,٠٠٠[٣]	
الأسهم العادية المحتملة المؤدية للتخفيض		١,٢٨٠,٠٠٠
المتوسط المرجح المعدل لعدد الأسهم		٦,٣٤٦,٦٦٦
النصيب المخفض للسهم فى الأرباح		٠,٨٠ جم

الربع الثانى من ٢٠٠١

حساب النصيب الأساسى للسهم فى الأرباح	جنيه مصرى
الأرباح من العمليات المستمرة المنسوبة إلى المنشأة الأم	٦ ٥٠٠ ٠٠٠
يخصم: توزيعات على الأسهم الممتازة	(١٠ ٠٠٠)[٤]
الربح المنسوب إلى ملاك الأسهم العادية للمنشأة الأم	**٦ ٤٩٠ ٠٠٠**

التواريخ	الأسهم القائمة	الجزء من الفترة	المتوسط المرجح للأسهم

(١) (١٢٠٠٠٠٠٠ × ٥%) / ٤ مخصومًا منها الضرائب ٤٠% .

(٢) أفترض تحويل الأسهم الممتازة بالكامل وعددها ٨٠٠،٠٠٠ سهم إلى أسهم عادية خلال الربع الأول ولم يؤخذ فى الاعتبار ما قام به بعض ملاك تلك الأسهم فى ١ يونية ٢٠٠١ (أى خلال الربع الثانى من العام) بتحويل ٦٠٠،٠٠٠ سهم ممتاز إلى ٦٠٠,٠٠٠ عادى.

(٣) كل مجموعة سندات قيمتها الاسمية ١ ٠٠٠ جم قابلة للتحويل إلى ٤٠ سهم عادى] = (١٢ ٠٠٠ ٠٠٠ جم ÷ ١ ٠٠٠ جم) × ٤٠].

(٤) تصرف التوزيعات للأسهم الممتازة فى نهاية كل فترة ربع سنوية حسب عدد الأسهم القائم منها فى ذلك التاريخ. ونظراً لأن الربع الثانى من العام شهد قيام حملة الأسهم الممتازة بتحويل ٦٠٠,٠٠٠ سهم ممتاز إلى أسهم عادية بتاريخ ١ يونيه ٢٠٠١– لذا يصبح عدد الأسهم الممتازة القائمة اعتباراً من ١ يونيه ٢٠٠١ (لم يتغير عددها حتى ٣٠ يونيه ٢٠٠١) هو ٢٠٠،٠٠٠ تستحق صرف توزيعات عليها] (٨٠٠,٠٠٠ سهم– ٦٠٠,٠٠٠ سهم) × ٠,٠٥ جنيه مصرى) .

١ أبريل	٥,٢٠٠,٠٠٠		
تحويل السندات القابلة للتحويل			
(ذات معدل الفائدة ٥%) لأسهم عادية	٤٨٠,٠٠٠		
فى ١أبريل			
١ أبريل – ٣١ أبريل	٥,٦٨٠,٠٠٠	٣/٢	٣,٧٨٦,٦٦٧
تحويل الأسهم الممتازة فى ١ يونيو	٦٠٠,٠٠٠		
١ يونيو – ٣٠ يونيو		٣/١	٢,٠٩٣,٣٣٣
المتوسط المرجح لعدد الأسهم	٦,٢٨٠,٠٠٠		٥,٨٨٠,٠٠٠
النصيب الأساسى للسهم فى الأرباح			١,١٠ جم

حساب النصيب المخفض للسهم فى الأرباح

الربح المنسوب إلى ملاك الأسهم العادية للمنشأة الأم		**٦ ٤٩٠ ٠٠٠ جنيه مصرى**
يضاف: تأثير التحويلات المفترضة على الأرباح		
توزيعات على الأسهم الممتازة	١٠ ٠٠٠جنيه مصرى(١)	
تأثير التحويلات المفترضة		**١٠ ٠٠٠**
الأرباح المنسوبة إلى ملاك الأسهم العادية للمنشأة الأم (بما فى ذلك أثر التحويلات المفترضة)		**٦ ٥٠٠ ٠٠٠جنيه مصرى**
المتوسط المرجح لعدد لأسهم		**٥,٨٨٠,٠٠٠**
يضاف: الزيادة فى الأسهم من التحويلات المفترضة		
الحقوق	٥٠,٠٠٠(٢)	

(١) ٢٠٠,٠٠٠ سهم × ٠,٠٥ جنيه مصرى.

(٢) يمكن ببساطة احتساب عدد الأسهم الإضافية الناشئة عن افتراض تحويل الحقوق إلى أسهم عادية بإحدى طريقتين وذلك بغرض الوصول إلى عدد الأسهم العادية الإضافية التى من المفترض أن يتم إصدارها دون أن يقابلها موارد إضافية للمنشأة.وتعتمد الطريقة الأولى على قسمة (١) الحصيلة من افتراض ممارسة الحقوق على (٢) متوسط سعر السوق للسهم العادى خلال الفترة ومقارنة الأسهم الناتجة مع إجمالى الأسهم المقرر إصدارها بموجب تلك الحقوق [= (٥٥ جم × ٦٠٠,٠٠٠ سهم) ÷ ٦٠ جم]= ٣٣,٠٠٠,٠٠٠ جم ÷ ٦٠ جم = ٥٥٠,٠٠٠ سهم تقابلها زيادة فى موارد المنشأة، ٦٠٠,٠٠٠ سهم – ٥٥٠,٠٠٠ سهم = ٥٠,٠٠٠سهم إضافى. وتعتمد الطريقة الثانية على التوصل إلى الميزة النسبية لسعر الممارسة لكل حق مقارنةً بمتوسط سعر السوق للسهم العادى خلال الفترة مع ترجيح الأسهم العادية المفترض إصدارها باستخدام الميزة النسبية لكل حق التى تم التوصل إليها [(٦٠ جم – ٥٥ جم) ÷ ٦٠ جم] × ٦٠٠،٠٠٠ سهم = ٥٠,٠٠٠ سهم إضافى.

الأسهم الممتازة القابلة للتحويل	٦٠٠,٠٠٠[١]	
الأسهم العادية المحتملة المؤدية للتخفيض		**٦٥٠،٠٠٠**
المتوسط المرجح المعدل لعدد الأسهم		٦,٥٣٠,٠٠٠
النصيب المخفض للسهم فى الأرباح		١,٠٠جم

الربع الثالث من ٢٠٠١

حساب النصيب الأساسى للسهم فى الأرباح	جنيه مصرى
الأرباح من العمليات المستمرة المنسوبة إلى المنشأة الأم	١ ٠٠٠ ٠٠٠
يخصم: التوزيعات على الأسهم الممتازة	(١٠ ٠٠٠)
الأرباح من العمليات المستمرة المنسوبة إلى ملاك الأسهم العادية للمنشأة الأم	**٩٩٠,٠٠٠**
الخسارة من العمليات غير المستمرة المنسوبة إلى المنشأة الأم (بعد خصم الضرائب)	(٢ ٠٠٠ ٠٠٠)
الخسائر المنسوبة إلى ملاك الأسهم العادية للمنشأة الأم	(١,٠١٠,٠٠٠)

التواريخ	**الأسهم القائمة**	**الجزء من الفترة**	**المتوسط المرجح للأسهم**
١ يوليو – ٣١ أغسطس	٦،٢٨٠،٠٠٠	٣/٢	٤،١٨٦،٦٦٧
ممارسة الحقوق فى ١ سبتمبر	٦٠٠،٠٠٠		
١ يوليو – ٣٠ سبتمبر	٦،٨٨٠،٠٠٠	٣/١	٢،٢٩٣،٣٣٣
المتوسط المرجح لعدد الأسهم			٦،٤٨٠،٠٠٠

النصيب الأساسى للسهم فى الأرباح	
الأرباح من العمليات المستمرة	٠,١٥ جم
الخسارة من العمليات غير المستمرة	(٠,٣١) جم
الخسارة الكلية	(٠,١٦) جم

(١) تم احتساب المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية الإضافية الناشئة من افتراض تحويل الأسهم الممتازة إلى أسهم عادية وذلك بترجيح عدد الأسهم الممتازة القابلة للتحويل لأسهم عادية والقائمة خلال الفترة بذلك الجزء من الفترة التى ظل فيها عدد الأسهم الممتازة قائماً حتى حدث التغيير كما يلي: (٨٠٠،٠٠٠ سهم × ٣/٢) + (٢٠٠،٠٠٠ سهم * ٣/١) = ٦٠٠،٠٠٠ سهم.

حساب النصيب المخفض للسهم فى الأرباح

الأرباح من العمليات المستمرة المنسوبة إلى مـــلاك الأســـهم العادية للمنشأة الأم		٩٩٠ ٠٠٠
يضاف: تأثير التحويلات المفترضة على الأرباح		
توزيعات على الأسهم الممتازة	١٠ ٠٠٠جنيه مصرى	
تأثير التحويلات المفترضة	١٠ ٠٠٠جنيه مصرى	
الأرباح من العمليات المستمرة المنسوبة إلـــى مـــلاك الأســـهم العادية للمنشأة الأم (بما فى ذلك أثر التحويلات المفترضة)	١ ٠٠٠ ٠٠٠جنيه مصرى	
الخسارة من العمليات غير المستمرة المنسوبة إلى المنشاة الأم	(٢,٠٠٠,٠٠٠)	
الخسارة المنسوبة إلى ملاك الأسهم العادية للمنشأة الأم بما فيها أثر التحويلات المفترضة	(١,٠٠٠,٠٠٠)	
المتوسط المرجح لعدد الأسهم		٦,٤٨٠,٠٠٠
يضاف: الزيادة فى الأسهم الناشئة من التحويلات المفترضة		
الحقوق	٦١,٥٣٨[1]	
الأسهم الممتازة القابلة للتحويل	٢٠٠,٠٠٠	
الأسهم العادية المحتمل تراجع دخلها		٢٦١,٥٣٨
المتوسط المرجح المعدل للأسهم		٦,٧٤١,٥٣٨
النصيب المخفض للسهم فى الأرباح		
الأرباح من العمليات المستمرة		٠,١٥ جم
الخسارة من العمليات غير المستمرة		(٠,٣٠) جم
الخسارة الكلية		(٠,١٥) جم

ملاحظة: تم إدراج الأسهم الإضافية الناشئة من التحويلات المفترضة فـــى احتـــساب مبـــالغ النـــصيب المخفض للسهم من العوائد سواء بالنسبة للخسارة من العمليات غير المستمرة أو بالنسبة للخسارة الكلية على الرغم من أنها ذات أثر مضاد للتخفيض. والسبب فى ذلك هو أن الـــرقم الحـــاكم (الأربـــاح مـــن العمليات المستمرة المنسوبة إلى ملاك الأسهم العادية للمنشأة الأم والمعدل بالتوزيعات علـــى الأســـهم الممتازة) كان موجباً (أى بسبب أنه كان ربحا وليس خسارة).

(١) [(٦٥ جم – ٥٥ جم) ÷ ٦٥ جم] × ٦٠٠,٠٠٠ سهم × ٣/٢ = ٩٢,٣٠٨ سهم × ٣/٢ = ٦١,٥٣٨ سهم

الربع الرابع من ٢٠٠١

حساب النصيب الأساسي للسهم فى الأرباح	جنيه مصرى
الخسائر من العمليات المستمرة المنسوبة إلى المنشأة الأم	(٧٠٠ ٠٠٠)
يضاف: التوزيعات على الأسهم الممتازة	(١٠ ٠٠٠)
الخسائر المنسوبة إلى ملاك الأسهم العادية للمنشأة الأم	(٧١٠ ٠٠٠)

التواريخ	الأسهم القائمة	الجزء من الفترة	المتوسط المرجح للأسهم
١ أكتوبر – ٣١ ديسمبر	٦,٨٨٠,٠٠٠	٣/٣	٦,٨٨٠,٠٠٠
المتوسط المرجح لعدد الأسهم			٦,٨٨٠,٠٠٠
النصيب الأساسى والمخفض للسهم فى الأرباح			
الخسائر المنسوبة إلى ملاك الأسهم العادية للمنشأة الأم			(٠,١٠) جم

ملاحظة: لم يتم إدراج الأسهم الإضافية الناشئة من التحويلات المفترضة وذلك عند احتساب مبالغ النصيب المخفض للسهم من العوائد سواء بالنسبة للخسارة من العمليات غير المستمرة أو بالنسبة للخسارة الكلية. والسبب فى ذلك هو أن الرقم الحاكم (الخسائر من العمليات المستمرة المنسوبة إلى ملاك الأسهم العادية للمنشأة الأم والمعدلة بالتوزيعات على الأسهم الممتازة) كان سالباً (أى بسبب أنه كان خسارة وليس ربحاً).

عام كامل ٢٠٠١

حساب النصيب الأساسى للسهم فى الأرباح	جنيه مصرى
الأرباح من العمليات المستمرة المنسوبة إلى المنشأة الأم	١١ ٨٠٠ ٠٠٠
يخصم: التوزيعات على الأسهم الممتازة	(٧٠ ٠٠٠)[١]
الأرباح من العمليات المستمرة المنسوبة إلى ملاك الأسهم العادية للمنشأة الأم	١١ ٧٣٠ ٠٠٠
الخسارة من العمليات غير المستمرة المنسوبة إلى الشركة الأم (بعد خصم الضريبة)	(٢ ٠٠٠ ٠٠٠)
الأرباح المنسوبة إلى ملاك الأسهم العادية للمنشأة الأم	٩ ٧٣٠ ٠٠٠

(١) نظراً لأن التوزيعات الربع سنوية على الأسهم الممتازة تستحق لحاملى الأسهم الممتازة القائمة فى نهاية كل ثلاثة أشهر (بغض النظر عن أن سدادها يتم فى نهاية كل ستة أشهر) لذا تم حساب التوزيعات على الأسهم الممتازة خلال العام الكامل كما يلى [توزيعات الربع الأول + توزيعات الربع الثانى + توزيعات الربع الثالث + توزيعات الربع الرابع = (٨٠٠,٠٠٠ سهم × ٠,٠٥ جم) + (٢٠٠،٠٠٠ سهم × ٠,٠٥ جم) + (٢٠٠,٠٠٠ سهم × ٠,٠٥ جم) + (٢٠٠,٠٠٠ × ٠,٠٥ جم) = ٧٠ ٠٠٠ جم].

التواريخ	الأسهم القائمة	الجزء من الفترة	المتوسط المرجح للأسهم
١ يناير – ٢٨ فبراير	٥,٠٠٠,٠٠٠	١٢/٢	٨٣٣,٣٣٣
إصدار أسهم عادية فى أول مارس	٢٠٠,٠٠٠		
١ مارس – ٣١ مارس	٥,٢٠٠,٠٠٠	١٢/١	٤٣٣,٣٣٣
تحويل السندات القابلة للتحويل (بمعدل فائدة ٥%) فى ١ أبريل	٤٨٠,٠٠٠		
١ أبريل – ٣١ مايو	٥,٦٨٠,٠٠٠	١٢/٢	٩٤٦,٦٦٧
تحويل الأسهم الممتازة فى ١ يونيو	٦٠٠,٠٠٠		
١ يونيه – ٣١ أغسطس	٦,٢٨٠،٠٠٠	١٢/٣	١,٥٧٠,٠٠٠
ممارسة الحقوق فى ١ سبتمبر	٦٠٠,٠٠٠		
١ سبتمبر – ٣١ ديسمبر	٦,٨٨٠,٠٠٠	١٢/٤	٢,٢٩٣,٣٣٤
المتوسط المرجح لعدد الأسهم			٦,٠٧٦,٦٦٧

النصيب الأساسى للسهم فى الأرباح	
الأرباح من العمليات المستمرة	١,٩٣جم
الخسارة من العمليات غير المستمرة	(٠,٣٣ جم)
الأرباح الكلية	١,٦٠ جم

حساب النصيب المخفض للسهم فى الأرباح

الأرباح من العمليات المستمرة المنسوبة إلى ملاك الأسهم العادية للمنشأة الأم		**١١ ٧٣٠ ٠٠٠ جم**
يضاف: تأثير التحويلات المفترضة على الأرباح		
التوزيعات على الأسهم الممتازة	٧٠ ٠٠٠جم	
الفائدة على السندات القابلة للتحويل (٥%)	٩٠ ٠٠٠جم[١]	
تأثير التحويلات المفترضة		**١٦٠ ٠٠٠جم**
الأرباح من العمليات المستمرة المنسوبة إلى ملاك الأسهم العادية للمنشأة الأم (بما فى ذلك أثر التحويلات المفترضة)		١١ ٨٩٠ ٠٠٠جم
الخسارة من العمليات غير المستمرة المنسوبة إلى المنشأة الأم		(٢ ٠٠٠ ٠٠٠) جم

(١) (١٢،٠٠٠،٠٠٠ * ٥%) / ٤ مخصوماً منها الضرائب بنسبة ٤٠%

الأرباح المنسوبة إلى ملاك الأسهم العادية للمنشأة الأم (بما فيها أثر متضمناً التحويلات المفترضة)		٩ ٨٩٠ ٠٠٠ جم
المتوسط المرجح لعدد الأسهم		٦,٠٧٦,٦٦٧
يضاف: الزيادة فى الأسهم الناشئة عن التحويلات المفترضة		
الحقوق	(١)١٤,٨٨٠	
الأسهم الممتازة القابلة للتحويل	(٢)٤٥٠,٠٠٠	
سندات (٥%) القابلة للتحويل	(٣)١٢٠,٠٠٠	
الأسهم العادية المحتملة المؤدية للتخفيض		٥٨٤,٨٨٠
المتوسط المرجح المعدل لعدد الأسهم		٦,٦٦١,٥٤٧
النصيب المخفض للسهم فى الأرباح		
الأرباح من العمليات المستمرة		**١,٧٨جم**
الخسارة من العمليات غير المستمرة		**(٠,٣٠) جم**
الخسارة الكلية		**(١,٤٨) جم**

يتضمن الجدول التالي البيانات الربع سنوية والسنوية للمنشأة الأم (أ) فيما يتعلق بنصيب السهم العادى فى الأرباح. وبهدف هذا الجدول إلى توضيح حقيقة أن مجموع مبالغ "نصيب السهم فى الأرباح" عن الفترات الربع سنوية الأربعة والواردة ببيانات المنشأة خلال تلك الفترات لن يتساوى بالضرورة مع "نصيب السهم فى الأرباح" عن العام الكامل والوارد ضمن البيانات السنوية للمنشأة. ومع هذا فإن المعيار لا يلزم المنشأة بالإفصاح عن هذه المعلومات.

(١) عند حساب الأسهم الإضافية الناشئة عن التحويل المفترض للحقوق خلال الفترة المنقضية من بداية العام حتى تاريخ التحويل الفعلى لها فى ١ سبتمبر افترض متوسط سعر سوق للسهم قدره ٥٧,١٢٥ جم خلال الفترة من ١ يناير حتى ١ سبتمبر. وبالتالى تم حساب عدد الأسهم الإضافية من التحويل الافتراضى لتلك الحقوق كما يلي: [(٥٧,١٢٥ جم – ٥٥ جم) ÷ ٥٧,١٢٥ جم] × ٦٠٠,٠٠٠ سهم = ٢٢,٣٢٠ سهم × ١٢/٨ = ١٤,٨٨٠ سهم.

(٢) عدد الأسهم الإضافية الناشئة عن التحويل المفترض للأسهم الممتازة خلال الفترة المنقضية من بداية العام حتى تاريخ التحويل الفعلى لعدد ٦٠٠,٠٠٠ سهم منها فى ١ يونية = (٨٠٠,٠٠٠ سهم × ١٢/٥) + (٢٠٠,٠٠٠ سهم × ١٢/٧) .

(٣) عدد الأسهم الإضافية الناشئة عن التحويل المفترض للسندات خلال الفترة المنقضية من بداية العام حتى تاريخ التحويل الفعلى لها فى ١ أبريل = [(٠٠٠ ٠٠٠ ١٢ جم ÷ ٠٠٠ ١ جم) × ٤٠ سهم × ١٢/٣] = ٤٨٠,٠٠٠ سهم × ١٢/٣ =١٢٠,٠٠٠ سهم.

	الربع الأول جنيه مصرى	الربع الثانى جنيه مصرى	الربع الثالث جنيه مصرى	الربع الرابع جنيه مصرى	عام كامل جنيه مصرى
النصيب الأساسى للسهم فى الأرباح					
الأرباح (الخسائر) من العمليات المستمرة	٠,٩٨	١,١٠	٠,١٥	(٠,١٠)	١,٩٣
الخسارة من العمليات غير المستمرة	--	--	(٠,٣١)	--	(٠,٣٣)
الأرباح (الخسائر)	٠,٩٨	١,١٠	(٠,١٦)	(٠,١٠)	١,٦٠
النصيب المخفض للسهم فى الأرباح					
الأرباح (الخسائر) من العمليات المستمرة	٠,٨٠	١,٠٠	٠,١٥	(٠,١٠)	١,٧٨
الخسارة من العمليات غير المستمرة	--	--	(٠,٣٠)	--	(٠,٣٠)
الأرباح (الخسائر)	٠,٨٠	١,٠٠	(٠,١٥)	(٠,١٠)	١,٤٨